

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٦٦

الثلاثاء، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا . . . . . (أوغندا)

المشاركين للفريق العامل المخصص غير الرسمي (A/69/177)

مشروع القرار (A/69/L.29)

(ب) استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥

لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة

مشروع القرار (A/69/L.30)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل نيوزلندا

ليعرض مشروع القرار A/69/L.30.

السيد شوغير (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): يسر

وفد نيوزيلندا أن ينضم إلى العديد من الوفود الأخرى في تقديم مشروع القرار المعنون "المحيطات وقانون البحار" (A/69/L.29)، الذي سيرضه ممثل ترينيداد وتوباغو. ونعرب

نظرا لغياب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة السيد منيسي

(سوازيلند)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٧٤ من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام (A/69/71) و (A/69/71/Add.1)

تقرير عن أعمال الفريق العامل المخصص الجامع (A/69/77)

تقرير عن أعمال عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير

الرسمية المفتوحة باب العضوية (A/69/90)

رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الرئيسين

تضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1467998 (A)



المسائل ومسائل أخرى بشأن صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم يجسد استمرار قلق المجتمع الدولي فيما يتعلق بدور جميع الدول، سواء أكانت ساحلية أو دول علم أو دول ميناء أو سوق، في مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

ويسترسل مشروع القرار في اعترافه بالدور المركزي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاق الأرصد السمكية، والدور الذي تؤديه في إدارة مصائد الأسماك الدولية. وفي الحقيقة أن عام ٢٠١٤ كان معلما رئيسيا بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بتوافق يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر مع الذكرى العشرين لدخول الاتفاقية حيز النفاذ، وفي العام المقبل، في ٤ كانون الأول، سوف نحتفل بالذكرى العشرين لفتح باب التوقيع على اتفاق الأرصد السمكية.

ويطلب مشروع القرار إلى الأمين العام استئناف المؤتمر الاستعراضي لاتفاق الأرصد السمكية في الشطر الأول من عام ٢٠١٦، بغية تقييم فعاليته بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق، والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، وسوف يوفر فرصة هامة لتقييم الفعالية الحالية لاتفاق الأرصد السمكية.

كذلك يتضمن مشروع القرار البدء باستعراض الصيد في قاع البحار الذي سيسبقه تنظيم حلقة عمل لمدة يومين، بغية ضمان التنفيذ الفعال لتدابير صيد الأسماك في قاع البحار التي قررتها الأمم المتحدة وتقديم توصيات أخرى، كلما اقتضى الأمر ذلك.

وتشكر نيوزيلندا غابرييلي غويتشه - فانلي، مدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وموظفي الشعبة على ما قدموه من خبرة ودعم بشأن مشروع القرارين. ونشكر مرة أخرى السفير تشارلز، ممثل ترينيداد وتوباغو، على التنسيق الخبير لمشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار.

عن تحياتنا للسفير إيدن تشارلز لإشرافه الدقيق على مشروع القرار هذا.

كما تعلم الجمعية، تشرفت نيوزيلندا بتنسيق المشاورات غير الرسمية المتعلقة بمشروع القرار (A/69/L.30) بشأن استدامة مصائد الأسماك، ويسرها الآن أن تعرضه، بالنيابة عن جميع مقدميه. إن مشروع قرار هذا العام يمثل خطوة أخرى إلى الأمام في حفظ مصائد الأسماك وإدارتها، اللذين تركز عليهما الكثير من أنشطة التنمية المستدامة في العالم. ويتناول مسائل هامة من قبيل تنفيذ نتائج مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية، والعمل المضطلع به في منتديات أخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أجل تعزيز صيد الأسماك المسؤول والمستدام، والمسائل المتعلقة باستعراض الصيد في قاع البحار، والمؤتمر الاستعراضي المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال.

إن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية المنعقد في ساموا في أيلول/سبتمبر، قد ركز على الدول الجزرية الصغيرة النامية كحالة خاصة للتنمية المستدامة، ونظر في طائفة من المسائل، بمن فيها الأنماط المستدامة لصيد الأسماك ومصائد الأسماك. ويدعو مشروع القرار إلى التنفيذ الكامل للوثيقة الختامية لذلك المؤتمر، وبالتحديد "إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)".

أما هذا العام، فإن مشروع القرار يتناول عددا من القرارات الهامة المتخذة في لجنة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المعنية بمصائد الأسماك، بما في ذلك إقرار الخطوط التوجيهية الطوعية لأداء دولة العلم والقرار الذي يبين الخطوط التوجيهية وغير ذلك من المعايير ذات الصلة المتعلقة بخطط تسجيل الكميات المصيدة. إن تركيز مشروع القرار على هذه

ويتضمن مشروع القرار المعروض علينا العناصر الضرورية لإدارة وحفظ واستخدام موارد المحيطات والبحار بصورة مستدامة، والمبادئ التوجيهية لسلوك الدول في الوفاء بالالتزامات النابعة من القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية عام ١٩٨٢ لقانون البحار. وخلال المفاوضات، سلّمت الوفود بأن المحيطات والبحار والمناطق الساحلية تشكل عنصراً متكاملًا وأساسياً في النظام الإيكولوجي لكوكب الأرض ولها أهمية بالغة في الحفاظ عليه، بناء على التوجيهات الدولية لممارسات الدول فضلاً عن مختلف صكوك الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك الصك الأم وهو اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وخلال مداولاتنا، نظرت الوفود في عدة مبادرات واسترشدت بها، بما في ذلك تقارير الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية (A/69/77)، والفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (A/69/177)، والمرفق)، وعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار (A/69/90)، واجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والوثيقة الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق)، التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢. معروض على الوفود أيضاً تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/69/71). بالإضافة إلى ذلك، تخللت المداولات مساهمات من فرادى الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والترتيبات الأخرى، مثل مجموعة الـ ٧٧ والصين. وبالإضافة إلى ذلك،

ونحن نقدر العمل الشاق وتعاون جميع الوفود التي شاركت في صياغة مشروع القرارين. ويحدونا الأمل في أن تستمر هذه المشاركة البناءة والتعاونية بينما نواصل معالجة المسائل العديدة والمعقدة التي تواجه محيطاتنا ومصائد الأسماك لدينا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ترينيداد وتوباغو ليعرض مشروع القرار A/69/L.29.

**السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو)** (تكلم بالإنكليزية): تشرفّ ترينيداد وتوباغو مرة أخرى بتنسيق المشاورات غير الرسمية على مشروع قرار هذا العام بشأن المحيطات وقانون البحار، A/69/L.29.

وما كان لهذا الإجراء الهام في جدول أعمال الجمعية العامة أن يتم لولا دعم جميع الوفود، مما يدل على تعاون ومرونة هائلين في متابعتها ودفاعها عن مصالحها الوطنية خلال جولتين من المفاوضات استمرت كل منهما خمسة أيام، وبلغت ذروتها في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وبصفتي منسقاً، سأكون مقصراً إن لم أؤه بما قدمه لي من دعم أثناء المفاوضات وفي الفترة ما بين الدورتين مدير وموظفو شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، التي توفر خدمات الأمانة والمشورة إلى المنسق في جميع مراحل العملية. كما أود أن أشيد بالسيدة أليس ريفيل، ممثلة نيوزيلندا، على عملها في تنسيق مشروع القرار المماثل بشأن استدامة مصائد الأسماك (A/69/L.30)

إن مشروع القرار المعروض علينا يُعرض على الجمعية العامة بعد مرور ٢٠ عاماً على بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي، بالمناسبة، قد تم التفاوض عليها أيضاً برعاية الأمم المتحدة. وأدت تلك المعاهدة التاريخية، في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، إلى اتفاقيتين تنفيذيين، وجرى النظر في وضع صك ثالث، إذا اتفقت الدول الأعضاء على ذلك.

وحرصت الوفود على عدم التدخل في الصيغة اللغوية المتفق عليها في الأشكال السابقة للقرار، ولكن، وكما نرى دائماً في العملية المتعددة الأطراف، تدخلت بعض الوفود في الصيغة اللغوية المتفق عليها في السابق، لأنها شعرت أن بعض جوانب تلك الصيغة اللغوية باتت بالية، إن لم تكن غير ذات صلة. وبالتالي، تكتسي كل فقرة في هذه الوثيقة أهمية لتحقيق الهدف العام والغرض من هذا الصك القانوني غير الملزم.

وسررت للغاية بصفتي منسقاً بالجهود التي تبذلها جميع الوفود، سواء كانت أطرافاً في اتفاقية قانون البحار أم لا، للاتفاق على الصيغة اللغوية التي تهدف إلى تحسين شروط الخدمة لأعضاء لجنة حدود الجرف القاري. وخلافاً للهيئات الأخرى المنشأة بموجب الاتفاقية، تستند شروط الخدمة لأعضاء اللجنة على توافر الموارد الكافية للاضطلاع بولايتها الجسيمة التي كلفتها بها الدول الأطراف في الاتفاقية.

ومن الأهمية البالغة بمكان أن الوفود وافقت أيضاً على الصيغة اللغوية فيما يتعلق بعملية التنوع البيولوجي البحري في المستقبل. وأقرت الوفود، في ضوء القرار ٧٨/٦٧، ولإعداد للقرار بشأن وضع صك دولي في إطار الاتفاقية يتخذ في الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، أنه ينبغي أن تقدم التوصيات إلى الجمعية العامة في اجتماع الفريق العامل المخصص الجامع المقرر عقده في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير. وينبغي أن تتناول التوصيات نطاق الصك القانوني ومعايره وجدواه في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية.

وأخيراً، من دواعي فخري أن أقول إن جميع الوفود، بدون استثناء، أظهرت أفضل أسس لتعددية الأطراف، بالرغم من أنها اضطرت في بعض الأحيان إلى الابتعاد كثيراً عن مواقفها الوطنية من أجل كفالة الاتفاق على نص يمكن أن تعتمد الجمعية العامة بتوافق الآراء في الوقت المناسب خلال الدورة الحالية.

نظرت الوفود أيضاً في مدخلات من وكالات مثل المنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ويتألف مشروع القرار من ٤٩ صفحة ويتضمن ٣١٣ فقرة، على الرغم من محاولات الرامية إلى تبسيط هذه الوثيقة. ويؤكد طوله واتساع نطاقه على الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على جميع العناصر الواردة في النص، من حيث الأبعاد والنطاق والمعايير. وهناك عدد من المسائل التي تهم الدول الأعضاء مدرجة في النص، كما يلي، وإن كانت لا تقتصر على ما سأذكره. وهي تشمل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعمل هيئات المعاهدات بموجب الاتفاقية - المحكمة الدولية لقانون البحار، السلطة الدولية لقاع البحار ولجنة حدود الجرف القاري، وهي جميعها ممثلة هنا هذا الصباح.

ويتضمن مشروع القرار المعلومات ذات الصلة بعمل المنظمة البحرية الدولية في مجال السلامة البحرية والأمن. ويؤكد أيضاً على أهمية العلوم البحرية والتنوع البيولوجي البحري، والبيئة البحرية والموارد البحرية والمسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، والتي نوقشت باستفاضة، ليس بعد جولات من المشاورات وحسب ولكن أيضاً بعد اعتبارات ثنائية، في المناقشات التي دارت من الميسرين المعينين من المنسق لتكفل أن الوفود بذلت قصارى جهودها الرامية للتوصل إلى توافق في الآراء على ذلك المجال الهام بوجه خاص.

اعتمدت كل فقرة في مشروع القرار بتوافق الآراء بما أن الوفود ضمنت أن اللغة تمثل ما لا يقل عن الحد الأدنى لديها أو مواقفها التفاوضية غير القابلة للاختزال.

في الوقت نفسه، استفاد النص أيضاً من عمل ميسري المجموعات الصغيرة، وكذلك من المدخلات التي قدمها المنسق.

جرى التفاوض عليها منذ ما يزيد عن ٣٠ عاماً، ووجهة وأن تتمكن من التصدي لتحديات اليوم، وتلك التي قد نواجهها في المستقبل. ونعتقد أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك اليوم باستكمال الاتفاقية من خلال تنفيذ الاتفاقات المتضمنة بها.

ولهذا يسرنا أن نحتفل العام المقبل بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على اتفاق الأمم المتحدة بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، وهو الاتفاق التنفيذي الثاني للاتفاقية. والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أطراف في الاتفاق ومؤيدون له بشدة، وترسخ الاتفاقية مبدأ التعاون فيما بين الدول الممارسة لصيد الأسماك لنفس الموارد، أو في نفس المنطقة، سواء كانت من الدول الساحلية أو الدول الممارسة للصيد في أعالي البحار، لكفالة حفظ البحار واستخدامها استخداماً مستداماً.

وفي ذلك الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالفلبين بصفتها طرفاً جديداً في الاتفاق. وإدراكاً لمواقف بعض الدول، نحث جميع الدول على أن تصحح أطرافاً في الاتفاق. وتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي المستأنف القادم للاتفاق، الذي وافقت الجمعية العامة على أنه ينبغي عقده في عام ٢٠١٦. ونعتقد أنه سيكون بمثابة ممارسة مفيدة في استعراض تنفيذ الاتفاق لتحسين متابعة تنفيذه.

وعلاوة على ذلك، يود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إعلان تأييدهم القوي لعمل المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أو الترتيبات، وتشجيعها على مواصلة جهودها من أجل تحقيق الحوكمة والإدارة المستدامة لموارد مصايد الأسماك. إنها مسؤولية كل طرف كفالة أن يلتزم تماماً بالتدابير التي اتخذتها المنظمات أو الترتيبات، بما في ذلك تلك التي يتم تحديدها في استعراضات الأداء التي تضطلع بها تلك المنظمات. ويشجع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تلك الهيئات على مواصلة الاضطلاع بتلك الاستعراضات على أساس منتظم. كما يعرب

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن وفد الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه للانضمام إليه البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

هذا العام، أود أن أبدأ بياني في هذه المناقشة فيما يتعلق باتخاذ مشروع قرار الجمعية العامة - بشأن المحيطات وقانون البحار (A/69/L.29)، واستدامة مصائد الأسماك (A/69/L.30) - بالإشارة إلى ذكريين سنويتين هامتين للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتحل هذا العام الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي نعتقد أنها عامل حاسم الأهمية في تحقيق الاستقرار والسلام والتقدم، لا سيما في السياق الدولي الدقيق الذي نشهده اليوم، لكفالة التنمية المستدامة للمحيطات ولتعزيز اقتصاد أزرق مستدام.

بعد مضي عشرين عاماً، أصبحت أكثر من ١٠٠ دولة أخرى، من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، طرفاً في الاتفاقية التي بلغ عدد الأطراف فيها ١٦٦ طرفاً حتى الآن، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. ولا يزال يعتقد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن تلك الاتفاقية الإطارية تمثل دستوراً للمحيطات، وتجسد القانون الدولي العرفي، وتحدد الإطار القانوني الرئيسي الذي يجب أن تنفذ بموجبه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. ويأمل الاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد أن يتحقق الهدف المتمثل في المشاركة العالمية في الاتفاقية في أقرب وقت.

وفي حين ما زلنا نؤيد الأهمية الحيوية للحفاظ على سلامة الاتفاقية، ندرك ضرورة كفالة أن تظل الاتفاقية، التي

فقدان التنوع البيولوجي البحري، ويستحق كل تحد التصدي له في مشروع القرارين اللذين نحن بصدد اتخاذهما اليوم.

ونعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يواصل الاضطلاع بدور فعال لكفالة الحفظ والإدارة المستدامة للمحيطات ومواردها، بما في ذلك صون واستعادة النظم الإيكولوجية البحرية، وفقا لاتفاقية قانون البحار.

ومن ثم، يرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالموضوعين المختارين للاجتماعين السادس عشر والسابع عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية، واللذين سيتطرقان إلى المحيطات والتنمية المستدامة، وإلى الحطام البحري واللدائن وقطع اللدائن الدقيقة، وهما موضوعان نرى أنهما في غاية الأهمية. وبالنظر إلى الماضي، فإن الاتحاد الأوروبي يشعر بالارتياح التام إزاء نتائج الاجتماع الذي عُقد في هذا العام بشأن دور الأغذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي.

ويود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أيضا الإعراب مجددا عن الدعم للمبادرات التي تتخذها المنظمات الدولية المختصة، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، للتصدي للتهديدات، بما فيها تلك التي تُنفذ بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي وكذلك في إطار المنظمات الإقليمية المختصة.

ونعتقد أنه ولئن كانت اتفاقية قانون البحار تؤكد على أن مشاكل حيز المحيطات وثيقة الترابط ويلزم النظر فيها ككل، فإن الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية مهمة أيضا للتصدي لبعض تلك التحديات من أجل مراعاة الخصائص الإقليمية على نحو أفضل. ولهذا السبب، ندعم عمل اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن الأمل القوي في أن، خلال أعوام قليلة، إضافة إلى اتفاق الأرصد السميكية وتنفيذ الاتفاق في الجزء الحادي عشر، يكون هناك اتفاق تنفيذي ثالث لحفظ واستخدام التنوع البيولوجي البحري استخداما مستداما في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

واصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مرة أخرى هذا العام، إظهار التزامهم باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكذلك باتفاق الأرصد السميكية لعام ١٩٩٥، من خلال المشاركة بنشاط في المشاورات التي أدت إلى وضع مشروع القرارين المقدمين إلى الجمعية العامة اليوم. ونعتقد أن مشروع القرارين سيعملان على توجيه تركيز الجمعية العامة واهتمام الرأي العام للمسائل الهامة المتعلقة بالشؤون البحرية، بما في ذلك مصائد الأسماك. ونود أن نعرب عن تقديرنا للقيادة الرائعة التي أظهرها مرة أخرى الرئيسان المشاركان، السفير إيدين تشارلز، والسيدة أليس ريفيل، وكذلك لجهودهما الدؤوبة بغية التوصل إلى توافق في الآراء. وتطلع إلى العمل معهما بشأن مشروع القرارين العام القادم. كما نود أن نشكر جميع الرؤساء المشاركين لمختلف الاجتماعات التي تقدم مدخلات للقرارين والذين تيسر أنشطتهم عمل الوفود.

لقد أدرك المجتمع الدولي أهمية المحيطات ومواردها في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك باعتبارها جزءا من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفيما يتعلق بإمكانية تحقيق هدف جديد يتعلق بالمحيطات. بيد أن البيئة البحرية لا تزال تواجه عددا من التهديدات الرئيسية، مثل تغير المناخ وتحمض المحيطات، والحطام البحري، بما في ذلك اللدائن واللدائن الدقيقة، والأنواع الدخيلة التوسعية، وزيادة نسب المغذيات في المياه، والمناطق الميتة، والضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية، والإفراط في صيد الأسماك، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتدهور حالة البيئة البحرية واستمرار

الذي سيكون ثالث اتفاق لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حتى يتسنى للجمعية العامة أن تتخذ قرارا خلال دورتها الحالية، وفقا للالتزامات ذات الصلة المتعهد بها في مؤتمر ريو+٢٠. كما يعرب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن التقدير للعمل الذي تضطلع به لجنة حدود الجرف القاري في أداء ولايتها. ونرحب أيضا تماما بقرارات الاجتماع الرابع والعشرين للدول الأطراف في الاتفاقية بشأن شروط عمل اللجنة. ونذكر أن ظروف عمل اللجنة قد تأثرت بفعل زيادة عبء العمل، وبالتالي، يسرنا أن نشرك في الجهود الرامية إلى محاولة حل هذه القضايا.

والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء راضيان بوجه عام عن مشروع القرار ويدعمان اعتماده. غير أننا نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن خيبة أملنا الشديدة لعدم التمكن من إدراج الصياغة المتعلقة بالتدابير البحرية في مشروع القرار، على الرغم من كل الجهود التي بذلها عدد كبير من الوفود للتوصل إلى حل وسط مقبول في هذا الصدد. فالتدابير البحرية عنصر هام معرض للخطر من عناصر البيئة البحرية، وهي موضوع أحكام محددة في اتفاقية قانون البحار. وبالتالي، فإننا لا نفهم أسباب وجود مشكلة على ما يبدو في إدراج إشارة إلى هذه الأنواع في مشروع قرار للجمعية العامة، يتألف من أكثر من ٣٥٠ فقرة، بما فيها الديباجة ويتضمن تفاصيل عن العديد من المواضيع المتصلة بالمحيطات وقانون البحار.

ونحن نُسلم بأن الدول لديها مواقف مختلفة ومتباينة معروفة جيدا في ما يتعلق بمسألة صيد الثدييات البحرية. ولذلك، فإن المقترحات التي نوقشت لم تتطرق إلى الصيد ولكنها ألقت الضوء ببساطة على عدد من التهديدات التي تؤثر تحديدا على الثدييات البحرية، ودعت إلى إجراء مزيد من الدراسات العلمية وزيادة تبادل المعلومات في ما يتعلق بآثار هذه التهديدات على تلك الحيوانات وغيرها من الأنواع

ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن الدورة الأولى للتقييم العالمي للمحيطات الذي تجريه الأمم المتحدة، في سياق عملية الأمم المتحدة المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ستُختتم قريبا بنشر تقريرها وموجز عن أعمالها في أوائل العام المقبل. وما زلنا ندعم العمل القيم الجاري الاضطلاع به في هذا السياق، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لشكر جميع العلماء الذين ساهموا بسخاء بخبرتهم ووقتهم دون مقابل. ونعتقد أن نتائج التقييم ستوفر لصناع القرار أداة مفيدة تتيح لهم اعتماد وتنفيذ تدابير لإدارة وحفظ الأرصد السمكية، استنادا إلى علوم أفضل.

وفي ما يتعلق بفريق عامل هام آخر تابع للأمم المتحدة، لا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على وعي بالتهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وما انفكا يدعمان عمل الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المخصص. ولذلك، فإننا نشعر بارتياح بالغ إزاء الروح البناءة التي أبدتها كل الوفود في مناقشة نطاق ومعايير وحدوى وضع صك دولي جديد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في الاجتماعين اللذين عقدهما الفريق العامل خلال هذا العام. ونعتقد أنه أحرز تقدم كبير في الاجتماعين، واللذين أمكن خلالهما وللمرة الأولى الدخول في مناقشات موضوعية متعمقة.

ويسعدنا أن ننوه بأن الأغلبية الساحقة من الدول مقتنعة بأن أفضل سبيل للمضي قدما هو وضع اتفاق جديد لتنفيذ الاتفاقية من أجل حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والاستخدام المستدام له. ومن ثم، نجدونا أمل قوي في التوصل إلى توافق في الآراء خلال اجتماع الفريق العامل في كانون الثاني/يناير حول اعتماد توصيات إلى الجمعية العامة، تدعو إلى بدء مفاوضات رسمية حول الاتفاق

ويسرنا أيضا التنويه بالأهمية التي توليها جميع الدول الأعضاء لاستعراض تدابير صيد الأسماك في قاع البحار، بما في ذلك حلقة العمل المفيدة وهي بمثابة منتدى لتبادل أفضل الممارسات بين الهيئات وأصحاب المصلحة المعنيين بمصائد الأسماك. ونحن نتطلع إلى ذلك الاستعراض في عام ٢٠١٦.

ويود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إعادة التأكيد من جديد على تقديرهما للعمل الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وخاصة أعمال لجنة مصايد الأسماك. ونعتقد أن عمل اللجنة يكمل ما نحاول تحقيقه من خلال مشاريع القرارات المتعلقة باستدامة مصائد الأسماك. وبالتالي، فإننا سعداء بتأييد نتائج الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة، ولا سيما العمل المتعلق بالسجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن الترمين؛ والرقم الوحيد لتحديد هوية السفن؛ والمبادئ التوجيهية الطوعية لأداء دولة العلم ووضع مبادئ توجيهية لخطط توثيق الكميات المصيدة. ونعتقد أن تلك النتائج ستزود الدول بأدوات أفضل لمنع وردع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والقضاء عليه. وجميع البلدان تعترف بهذا النوع من الصيد باعتباره إحدى المشكلات الرئيسية في مصائد الأسماك، حيث أنه يقوض التدابير المعتمدة لاستعادة مصائد الأسماك ويمثل عقبا للمصايد الذين يمثلون للقواعد ويسلب موارد البلدان، ولا سيما الدول النامية. وأخيرا، يود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الإعراب عن الامتنان للأمانة العامة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على العمل المنجز خلال السنة، بما في ذلك إعداد التقرير السنوي عن المحيطات وقانون البحار (A/69/71)، بوصفه تجميعا قيما تماما للتطورات الأخيرة.

**السيد بيك (بالاو) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ الممثلة في الأمم المتحدة، وهي، أستراليا، بابوا غينيا الجديدة،

البحرية. وكادت جميع الدول تقريبا تتوصل إلى توافق في الآراء؛ فقد اعتبرت معظمها أن المسألة هامة وأبدت استعدادا للقبول بحل وسط بالموافقة على فقرة محددة. ومع ذلك، وبسبب الموقف غير المرين لدولة واحدة، تعين في نهاية المطاف سحب هذه الفقرة التوفيقية.

ومع التسليم بأن الدول لديها أولويات ومواقف مختلفة، فإننا نشجع جميع الدول على إجراء مفاوضات بروح من المرونة ومحاولة فهم مواقف بعضها بعضا. ونود أن نشكر موناكو على جهودها التي لا تعرف الكلل والتي ترمي إلى تعزيز حفظ الثدييات البحرية، بما في ذلك في مشروع القرار. ونتطلع إلى إجراء مناقشات بناء بشأن هذه المسألة في العام المقبل.

يشير الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى أن أسماك القرش، بوصفها من الأنواع المقتربة الكبرى، تشكل جزءا هاما من النظام الإيكولوجي البحري وتساهم في الحفاظ على صحة النظم الإيكولوجية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يسجل ارتياحه إزاء حقيقة أن الجمعية العامة تمكنت، من خلال مشروع قرار هذا العام، من التعبير عن شواغلها إزاء مسألة إزالة زعانف سمك القرش، حيث يجري نزع الزعانف من أسماك القرش ثم التخلص من بقاياها في البحر. ونشكر جميع الوفود التي عملت معنا بشأن هذه المسألة التي تشكل سببا رئيسيا في موت سمك القرش وتمثل تبديدا غير ضروري للموارد. ومما يثلج صدورنا حقا أن نرى أن جميع البلدان قد أدركت أهمية هذا النوع وأنها تبدي استعدادا للعمل معا من أجل كفاءة استدامته على المدى الطويل.

ويسعدنا أيضا أن مشروع قرار هذا العام يتضمن صياغة جديدة بشأن أهمية جمع البيانات والإبلاغ عن الصيد بهدف ضمان إجراء تقييم علمي للأرصدة السمكية وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي لإدارة مصائد الأسماك، فضلا عن التهديد المتزايد باستمرار المتمثل في الأنواع الدخيلة المتغلغلة.

إننا فخورون جدا بالالتزامات الأخيرة لأستراليا وجزر كوك وكيريباس ونيوزيلندا وجمهورية بالاو فيما يتعلق بالمحميات. ونحن فخورون بالإشارة إلى إعلان رئيس بالاو، فخامة السيد تومي إسانغ ريمينغاساو الإبن، وهو أيضا الرئيس الحالي لمنتدى جزر المحيط الهادئ، في هذا العام عن عزمه على إنشاء المحمية البحرية الوطنية لبالاو. ومن شأن المحمية توفير الحماية لحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ ميل مربع، تمثل ٨٠ في المائة من المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلد، حيث سيتم حظر كل أشكال الصيد التجاري فيها. ونتيجة لجهوده، فقد منحه الأمين العام بان كي - مون مؤخرًا جائزة أبطال الأرض، وهي أهم جائزة تمنحها الأمم المتحدة في مجال البيئة.

إن المناطق المحمية البحرية واحدة من الأدوات العديدة المتاحة لحماية سلامة محيطاتنا للأجيال القادمة. والتدابير الرامية لفرض حدود قصوى للصيد، وزيادة معدل العائد من أنشطة الصيد، وإضفاء الطابع الرسمي على الحدود البحرية، والحد من التلوث، ومعالجة مشكلة تغير المناخ، تشكل جميعًا عناصر رئيسية للجهود التي تبذلها المنطقة.

ونحن في منطقة المحيط الهادئ الأمناء على آخر المصايد السلمية المتبقية في العالم. ولكن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ لا تتلقى من الدول التي تقوم بالصيد في المياه البعيدة سوى نسبة ٥ إلى ٨ في المائة سنويًا من الإيرادات التي تدرها عليها مصايد الأسماك في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الجزرية، باعتبارها أمينة على تلك الموارد ومالكة لها. وهذا وضع غير سليم ويجب أن يتغير، ونحن نعمل على تغييره. إننا نعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك مزيد من الإنصاف والعدالة في الشراكات التجارية بين صناعة الصيد الخاصة وأصحاب الموارد والأمناء عليها. ونحن نسعى إلى إقامة شراكات مستدامة ودائمة لتعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ على الاستفادة من مواردها الخاصة، لأننا

توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، كيريباس، ناورو، نيوزيلندا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وبلدي بالاو.

إنني أتكلم باسم منطقة تغطي المحيطات نسبة أكثر من ٩٨ في المائة من مساحتها وتمتد عبر ٤٠ مليون كيلومتر مربع من الكوكب. والمحيط هو أسلوب معيشتنا. فهو يشكل مصدر رزقنا واقتصادنا وثقافتنا. وقد شكل طبيعة الشعوب والأمم التي هي نحن اليوم، وسيحدد مستقبلنا. لكننا شهدنا خلال حياتنا مزيجًا من التأثيرات البشرية التي تدمر محيطنا. فقد أضعف الصيد المفرط والتلوث والجريان السطحي الساحلي وغير ذلك من عوامل الإجهاد نظامنا البيئي البحري. ومما يزيد من حدة تلك الضغوط انبعاثات الكربون العالمية التي تتسبب في ارتفاع درجات الحرارة وتحمض المحيطات، وهما يمثلان تهديدًا خطيرين. ولهذا السبب، فإننا سعداء بعملنا جميعًا بلا كلل من أجل تحديد هدف قائم بذاته بشأن المحيطات. وبينما نتجه إلى إطلاق أهداف التنمية المستدامة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، فإننا ندعو جميع الدول إلى دعم مشروع الهدف ١٤، وهو "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة".

لقد كان موضوع الاجتماع السنوي لقادة منتدى جزر المحيط الهادئ، الذي عقد في بالاو هذا العام، "المحيط: الحياة والمستقبل"، وقد بعث رسالة قوية جدًا للعالم بخصوص أولوياتنا. وأيد القادة بالإجماع إعلان بالاو، الذي يدعو إلى زيادة العمل واتباع نهج متكاملة للتنمية المستدامة لمحيطنا وإدارة موارده والحفاظ عليها. وسببني ذلك على "إطار عمل المناظر الطبيعية في المحيط الهادئ"، الذي أقره قادتنا في عام ٢٠١٠ ويشهد زخمًا، لا سيما في مجال حفظ البيئة البحرية من خلال إنشاء مناطق محمية وملاذات بحرية والتي تشكل، كما يعلم الأعضاء، عناصر مهمة وحاسمة لمشروع الهدف ١٤.

اعتراف مشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك لهذا العام، لأول مرة صراحة، بأن ممارسة إزالة زعانف سمك القرش وإلقاء بقاياها في البحر مسألة مثيرة للقلق. وقد ألقى الضوء على هذه الممارسة البغيضة جزئياً من خلال المشاركة النشطة لوفد الاتحاد الأوروبي واتلاف الأمم المتحدة لإنقاذ أسماك القرش، الذي يرأسه باقتدار السفير إليستون رهمينغ، ممثل جزر البهاما.

إننا ندرك أهمية التعاون الدولي لتحسين حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. ويرحب أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ بالتقدم المحرز خلال عام ٢٠١٤ في الأمم المتحدة على مستوى الفريق العامل المخصص لهذه المسألة، ونؤكد مجدداً دعمنا للتفاوض حول إبرام اتفاق تنفيذ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية.

وأعتقد أننا جميعاً نعرف أن الجهود الوطنية ليست كافية لتحقيق سلامة المحيطات. والدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ تكرر دعوتها الموجهة للمجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات لضمان التنمية المستدامة لأثمن مواردنا وإدارتها والحفاظ عليها من خلال اعتماد مشروع الهدف ١٤. فنحن نمر بمرحلة زمنية فريدة من نوعها، وهذا العام هو بوضوح عام الإجراءات الحاسمة.

**السيدة ريتشاردز (جامايكا)** (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

إن لدى الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، التي تضم ١٢ من الدول الأرخيبيلية الصغيرة المكونة من جزيرة واحدة وثلاث دول ساحلية، كلها تقاليد بحرية قوية واهتماماً طبيعياً بالمسائل المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار.

نعتقد أن القيمة الحقيقية لهذه الموارد يمكن أن توفر الأمن المالي الذي تشتد الحاجة إليه للمساعدة فيما يخص تصدي بلدان المنطقة لتحديات تنميتها المستدامة وهي، كما تعرف الجمعية، تحديات كبيرة جداً نظراً لتأثير ارتفاع مستوى سطح البحر.

وسيدعم إقامة شراكات تجارية أفضل الجهود المبذولة حالياً، ويمكن أن يشمل أيضاً بناء وتعزيز نظم إدارة مصائد الأسماك ومعالجة مشاكل الصيد المفرط والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وتحسين آليات الرصد والمراقبة.

شهدنا في هذا العام الاحتتام الناجح للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب علينا الحفاظ على الطاقة والزخم اللذين شهدناهما في آييا. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالتزام الشركاء بالعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل التنفيذ الكامل للوثيقة الختامية للمؤتمر، المعنونة ”إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)“، والتي تشمل المحيطات والبحار باعتبارهما مجال عمل له الأولوية.

وفيما يتعلق بمشروع القرار بشأن مصائد الأسماك (A/69/L.30)، فإننا نردد التعليقات التي أدلى بها المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ونرحب بالمناقشة القوية في هذا العام بشأن تعزيز إدارة صيد أسماك القرش. فقد جرى في منطقتنا الإفراط في صيد العديد من أنواع أسماك القرش وبعضها مهدد أيضاً بفعل فقدان الموئل والتلوث. ويوجد ما لا يقل عن ٨٠ نوعاً من أسماك القرش والشفنين البحري في منطقتنا، وقد أعلن بعض دولنا الأعضاء، بما في ذلك بلدي، عن اتخاذ أقوى التدابير الرامية لحماية أسماك القرش في العالم وشرعت في تنفيذها، بما في ذلك إنشاء محميات كاملة في مناطقنا الاقتصادية الخالصة. وتظهر خطة العمل الإقليمية لجزر المحيط الهادئ بشأن أسماك القرش الالتزام الإقليمي القوي بحفظ وإدارة أسماك القرش، وهي عنصر في غاية الأهمية لسلامة شعابنا المرجانية والتي هي، بدورها، بالغة الأهمية لتحقيق الاستدامة لدينا. ويسرنا

يُحکم استخدام تراث البشرية المشترك. وعليه، تولى الجماعة الكاربيبية أهمية كبيرة للفرع السابع من تقرير الأمين العام (A/69/71/Add.1) الذي يتناول التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في سياق اعتمادها الكبير على المحيطات والبحار.

ويتمثل أحد الأحكام البارزة وذات الأهمية البالغة للاتفاقية في النص على دراسة البيئة البحرية وحمايتها وحفظها. وبالنسبة للدول الجزرية، فإن حفظ البيئة البحرية وحمايتها، بما في ذلك المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، لا تزالان مسألتين تكتسبان أهمية بالغة بالنسبة للتنمية المستدامة في دولنا، فضلا عن أهميتها القصوى بالنسبة للدول الأعضاء في الجماعة. وبالتالي، فإن من دواعي سرور الجماعة أن يوجه المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر في آييا، ساموا، ووثيقته الختامية إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) انتباه المجتمع الدولي إلى الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية ومصالحها، ولا سيما إجراءات ضمان استفادتها من التنمية المستدامة للمحيطات والبحار.

وإذ نتطلع إلى المستقبل والتحديات المقبلة، فإننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء التهديدات العديدة لمحيطات العالم وبحاره، ولا سيما التأثير الضار لتغير المناخ وتحمض المحيطات. وترى الجماعة أنه ينبغي أن يركز وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الأشهر المقبلة بشكل خاص على المساهمة الهامة للمحيطات والبحار في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، فإننا نرحب باقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بإدراج هدف يتعلق بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بطريقة مستدامة. بما يحقق التنمية المستدامة. ونلاحظ أن تقرير الفريق العامل (A/68/970) سيشكل الأساس الرئيسي لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وبوصفنا مساهمين فعالين في المفاوضات التي أدت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي اتفاقية تاريخية، فإننا مسرورون بطبيعة الحال لأن نكون من بين الدول الأطراف الـ ١٦٦ التي تحتفل بالذكرى السنوية العشرين هذا العام لدخول الاتفاقية حيز النفاذ. وبعد مضي عشرين عاما، لا تزال الاتفاقية تمثل تجسيدا للالتزام المجتمع الدولي بإدارة موارد محيطات العالم وبحاره وحمايتها بطريقة فعالة. وعليه، ترحب الدول الأعضاء في الجماعة الكاربيبية بهذه الفرصة للتأكيد على الأهمية التي توليها للاتفاقية بوصفها إطارا قانونيا لإدارة المحيطات. ونؤكد مجددا على أهمية الحفاظ على سلامة الاتفاقية والمؤسسات التي أنشأها، ونحث جميع الدول على العمل على قبولها وتنفيذها على الصعيد العالمي.

ونشكر الأمين العام على تقريره (A/69/71) الذي يقدم لمحة عامة شاملة عن الأنشطة الأخيرة والمستمرة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. ونود أن نشيد أيضا بالإسهام القيم والمستمر لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وشركائها في رصد التطورات في المنطقة. وتثني الجماعة أيضا على الشعبة لاستمرارها في تقديم المشورة والمساعدة التقنية، فضلا عن المساعدة على بناء القدرات إلى الدول الأعضاء لتمكينها من تنفيذ أحكام الاتفاقية. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد على الزيادة الكبيرة في أنشطة الشعبة، ونتوقع أن توفر لها الموارد الإضافية لكفالة اضطلاعها بمسؤولياتها على نحو فعال.

ومن المناسب تماما أن يتزامن الاحتفال بالذكرى العشرين لدخول الاتفاقية حيز النفاذ مع السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونرى أيضا أن ذلك التزام يتيح الفرصة للإشادة بإسهام الدول الجزرية الصغيرة النامية في تطوير إدارة محيطات العالم وبحاره. وبالإضافة إلى أنها من بين الدول الأكثر اعتمادا على محيطات العالم بحكم موقعها، فقد أثبتت الدول الجزرية أنها مشارك ومساهم فعال أيضا في ذلك النظام الذي

ذلك، ينبغي أن يُطلب إلى الجمعية العامة عقد عملية تفاوضية من شأنها أن تتيح الفرصة للدول الأعضاء لدراسة جميع المسائل ذات الصلة بإبرام اتفاق من هذا القبيل خلال فترة محددة، وفي اتساق مع الحزمة المتفق عليها في عام ٢٠١١ بوصفها نقطة انطلاق للمفاوضات بشأن ذلك الاتفاق.

وإذ ننتقل إلى الجهود الإقليمية، ترحب الجماعة الكاريبية باعتماد اللجنة الثانية في الأسبوع الماضي مشروع القرار المعنون "نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة" ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي تضطلع به لجنة البحر الكاريبي في الدعوة إلى اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لتلك الجهود، بما في ذلك توفير الموارد المالية وبناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا.

وتعرب دول الجماعة عن تقديرها للعمل الذي يضطلع به برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عبر البرنامج الكاريبي للبيئة، والذي لا يزال يساعد المنطقة على تنسيق تنفيذ اتفاقية كارتاخينا لحماية وتنمية البيئة البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وعلى مدى الثلاثين عاما الماضية، وبدعم من البرنامج الكاريبي للبيئة، تمكنت دول الجماعة من اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ خطط العمل وتحسين العمل في مجالات التركيز، مثل إدارة الشعاب المرجانية وحفظ الثدييات البحرية والمناطق البحرية المحمية والتخلص من النفايات الصلبة والقمامة البحرية.

وتولي الجماعة أولوية لوضع إطار إقليمي قوي بشأن إدارة مصائد الأسماك، وتشيد بالعمل القيم الذي تقوم به آلية مصائد الأسماك الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي في ذلك الصدد. وما تزال تحديات التنمية المستدامة للموارد السمكية هائلة، وتشمل التقييم المناسب للأرصدة السمكية، والغلة القصوى، فضلا عن تحديد حقوق صيد الأسماك. وفي ١٠ تشرين الأول/

وبالتالي، فإنه يسرنا أن التقرير التوليقي الذي نشره الأمين العام مؤخرا (A/69/700) عن خطة التنمية قد شدد بقوة في الفقرة ٧٥ على أن "علينا أن نحمي محيطاتنا وبحارنا وأهوارنا وغلافنا الجوي باعتبارها من تراثنا العالمي وأن نحقق العدالة المناخية". وستواصل دول الجماعة المشاركة بنشاط في تلك المداولات الهامة، بما في ذلك في الاجتماع السادس عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار، التي ستناقش موضوع المحيطات والتنمية المستدامة، ونرى أنه إسهام حسن التوقيت في عملية ما بعد عام ٢٠١٥.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يوفر إكمال الجمعية العامة تقييمها البحري العالمي المتكامل الأول لمحيطات العالم وبحاره وموافقته عليه في دورتها السبعين، فهما علميا أفضل لحالة البيئة البحرية بهدف إرشاد القرارات الخاصة بالسياسات فيما يتعلق بكيفية إدارة الضغوط البشرية على المحيطات، وهي نتائج ذات أهمية بالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتتوقع الجماعة أن يكون عام ٢٠١٥ عاما حاسما للعمل في مجال إدارة المحيطات، مع الشروع في إجراء مفاوضات ترمي للتوصل إلى اتفاق للتنفيذ في إطار اتفاقية قانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما يتسق مع الالتزام الذي تعهد به قادة العالم في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢. وعليه، نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في إطار الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية، فيما يتعلق بالنظر في نطاق ومعايير وجدوى وضع صك دولي في هذا الصدد. ونعتمد اعتقادا راسخا بأن هناك الآن ما يكفي من الزخم والتوافق على العناصر المطروحة على الفريق العامل غير الرسمي لكي يتخذ قرارا في اجتماعه الثالث المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بشأن تقديم توصية إلى الجمعية العامة بأن تبدأ مفاوضاتها المتعلقة باتفاق للتنفيذ. وبناء على

المختلفة التي تتناول مجموعة من المسائل، بما في ذلك المتعلقة منها بسلامة الأرواح في البحر وحماية حقوق البحارة.

تلتزم دول الجماعة الكاريبية بتوفير ظروف العمل والعيش اللائقة للبحارة، ونرحب ببدء إنفاذ اتفاقية العمل البحري لعام ٢٠٠٦ في آب/أغسطس ٢٠١٣. إن خمسة من أعضاء الجماعة الكاريبية هم من بين الدول الـ ٦٥ التي صدقت على الاتفاقية حتى الآن.

ومن دون شك، فإن فعالية عمل المؤسسات الثلاث التي أنشئت بموجب اتفاقية قانون البحار قد أسهم في نجاحها على مدى الأعوام العشرين الماضية. وفي إطار أسرة الجماعة الكاريبية، تواصل جامايكا الوفاء بالتزاماتها بصفقتها البلد المضيف لمقر السلطة الدولية لقاع البحار، التي تحتفل أيضاً بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها. ويسرنا استمرار عمل السلطة بصورة حدية، مما يفتح آفاقاً جديدة بوضع واعتماد الأنظمة التي تنظم التنقيب عن المعادن واستكشافها واستغلالها في المنطقة. ومع الاستكمال الأخير واعتماد نظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة، فإننا نرحب بالعمل الجاري لوضع مدونة لقواعد الاستغلال فيما تنتقل السلطة إلى المرحلة التالية من الاستكشاف في المنطقة، والتي تشكل الأساس الذي يمكن الدول الأعضاء من الاستفادة من موارد قاع البحار العميقة. ونحن نتطلع إلى الاستكمال المبكر لمدونة قواعد الاستغلال.

ولكن، وفي نفس الوقت، لا نزال نشدد على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لوضع استراتيجية مناسبة لحماية البيئة البحرية وحفظها. ونشيد بالسلطة على دورها المتواصل في تقديم حلقات دراسية للتوعية والتدريب في حلقات عمل سنوية بشأن الجوانب العلمية والتقنية للتعددين في أعماق البحار وفي مجال الحماية وحفظ البيئة البحرية الحاسمي الأهمية. ونرحب أيضاً

أكتوبر، كان من دواعي سرور دول الجماعة - بعد سنوات من العمل - اعتماد سياسة مشتركة لمصائد الأسماك في منطقة البحر الكاريبي، تركز على التعاون في حفظ مصائد الأسماك وما يتصل بها من نظم إيكولوجية في منطقة البحر الكاريبي وإدارتها واستخدامها وتنميتها بطريقة مستدامة. ويمثل منع الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه وردعه والقضاء عليه عناصر رئيسية في تلك السياسة، فضلاً عن زيادة الأمن الغذائي والتغذوي على الصعيد الإقليمي. وقد كررت دول الجماعة على وجه الخصوص، التأكيد على موقفها من الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه عبر تقديم طلب فتوى خطي جماعي بشأن القضية رقم ٢١، من قبل اللجنة دون الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك، وهو قيد النظر بواسطة المحكمة الدولية لقانون البحار.

وما تزال التجارة البحرية تواصل التوسع بوتيرة ملحوظة. وكما لوحظ في تقرير الأمين العام، ففي عام ٢٠١٢ بلغ حجم التجارة البحرية العالمية ٩ بلايين طن للمرة الأولى على الإطلاق. وإن كان للتجارة البحرية أن تحافظ على المستويات الحالية أو أن تحقق مستويات أعلى، فإنها يجب أن تتم في بيئة يكون التركيز الرئيسي فيها على السلامة والأمن الملاحيين بهدف تعزيز التجارة البحرية. وتكتسي طرق الملاحة المأمونة والخالية من الجريمة، وتنفيذ القواعد والمعايير الدولية بشأن تحسين السلامة البحرية، أهمية بالغة. ونرحب بالتالي، بالاهتمام المتزايد ببدء نفاذ صكوك المنظمة البحرية الدولية، والتطبيق الفعال والمتسق للقواعد والمعايير المعتمدة تحت رعايتها، فضلاً عن أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها المنظمة حالياً في ذلك الصدد.

تؤيد بلدان الجماعة الكاريبية، بوصفها دول علم هامة، ودول موانئ، فضلاً عن كونها دولا معنية بإمدادات أطقم الملاحة البحرية، تأييداً كاملاً لعمل المنظمة البحرية الدولية، وخاصة لجانها

وأخيراً، تود دول الجماعة الكاريبية أن تعرب عن تقديرها لمختلف الشركاء الذين أسهموا بتقديم المساعدة التقنية والمالية إلى بلداننا على مرّ السنين. ونشدد على الحاجة إلى استمرار الدعم في مجال بناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقية قانون البحار والطائفة الكاملة من الأنشطة ذات الصلة في مجال المحيطات وقانون البحار. ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر منسقي مشروع القرارين (A/69/L.29 و A/69/L.30)، السفير إيدن تشارلز ممثل ترينيداد وتوباغو والسيدة أليس ريفيل ممثلة نيوزيلندا، على القيادة الممتازة للمشاورات غير الرسمية.

**السيد طومسون (فيجي)** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الأعضاء الـ ١٢ للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بالحضور هنا في الأمم المتحدة. وهي بابوا غينيا الجديدة، بالاو، توفالو، تونغغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو وبلدي فيجي.

في البداية، تود الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ أن تشكر السفير إيدن تشارلز ممثل ترينيداد وتوباغو والسيدة أليس ريفيل ممثلة نيوزيلندا على القيادة القديرة في الوصول بالمفاوضات هذا اليوم على مشروع قرار بشأن المحيطات وقانون البحار ومصائد الأسماك المستدامة (A/69/L.30 و A/69/L.29) إلى خاتمة ناجحة. ويسرنا أن نؤيد اعتمادها.

تصبّ مشاريع القرارات قيد النظر اليوم في صميم هويتنا المشتركة بوصفنا دولاً جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ، حيث أن المحيطات ومصايد الأسماك هي ركيزة اقتصاداتنا وبيئتنا ومجتمعاتنا. ومع ذلك، أدى تراكم التأثير البشري وتفاقمه في التاريخ الحديث إلى تقويض صحة المحيطات التي تتشاطرها، مما يهدد بشكل خطير رفاهية شعوبنا وسبل عيشها. كما أن الإفراط في الصيد، إضافة إلى الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ والتلوث البحري بما

بالدعوة التي قدمت في الدورة العشرين للسلطة لشمول البلدان غير الساحلية والبلدان المحرومة جغرافياً في الحلقات الدراسية.

ينبغي أيضاً الثناء على العمل المثير للإعجاب للمحكمة الدولية لقانون البحار، ونرحب بزيادة أنشطتها من حيث عبء العمل وعدد الأحكام على حد سواء. ويسر الجماعة الكاريبية أن المحكمة ما زالت تضطلع بدور نشط في القيام ببناء قدرات البلدان النامية من خلال سلسلة من حلقات العمل بشأن تسوية المنازعات المتصلة بقانون البحار في مناطق مختلفة من العالم.

وتنوه الجماعة الكاريبية بدور لجنة حدود الجرف القاري في تقديم توصيات إلى الدول الأطراف بخصوص تعيين حدودها الخارجية للجرف القاري، تمشياً مع أحكام المادة ٧٦ من اتفاقية قانون البحار. وفي الوقت نفسه، ندرك أن الدول التي تتلقى هذه التوصيات ملزمة بأن تودع لدى الأمين العام إحداثياتها التي تبين الحدود الخارجية لجرفها القاري. كما ندعو السلطة الدولية لقاع البحار إلى توسيع نطاق عملها بموجب المادة ٨٢ من الاتفاقية، من أجل أن تقوم الدول الأطراف التي تلقت توصيات مقدمة بموجب المادة ٧٦ وهي بصدد استكشاف واستغلال الموارد من حدودها الخارجية للجرف القاري بتقديم المدفوعات، كي تكون السلطة في وضع يسمح لها بتوزيع مبالغ من العائدات إلى البلدان النامية والدول الأخرى الأطراف، على النحو المشار إليه في المادة ٨٢.

ونرحب بالاستراتيجيات التي اعتمدت للتصدي لحجم العمل الكبير والمتزايد للجنة، فضلاً عن شروط الخدمة للدول الأعضاء. ونشير إلى التدبير المؤقت المتخذ لمعالجة مسألة التأمين الصحي من أجل تيسير مشاركة الأعضاء من البلدان النامية، والاعتقاد بأن استعراض اختصاصات صندوق التبرعات الاستئماني، على النحو المطلوب في مشروع القرار المعروض علينا (A/69/L.29)، من شأنه أن يساعد على تخفيف حدة الوضع.

وما من شك في أنها ستعزز الاتفاق على الحاجة إلى هدف قائم بذاته بشأن المحيطات والبحار. ونعتقد أن بلوغ هذا الهدف سيعمل للمساعدة على استعادة صحة محيطاتنا وبحارنا ومرونتها وإنتاجيتها بالحد من انتشار التلوث البحري وتأثيره، مما ينظم الصيد بشكل فعال، وينهي الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة ويحفظ المناطق الساحلية والبحرية.

تنهض مشاريع القرارات هذا العام بشأن المحيطات ومصائد الأسماك بالعمل الهام الذي يُنجز لجعل أحد أهداف التنمية المستدامة للمحيطات والبحار أمراً واقعاً، إلى جانب أهدافها. وفي تحقيق ذلك، نود أن نسلط الضوء على الخطوات الهامة التي تنفذ لزيادة الاهتمام الدولي بمشكلة تَحَمُّض المحيطات. يهدد التحمض سلسلة المحيط الغذائية بأكملها. ويقدم علماء الآن الأدلة على أن التعقيدات الغذائية لها أثر سلبي كبير على السلسلة، من العوالق إلى القشريات إلى المفترسات. وهذا مصدر قلق رئيسي على مستويات كثيرة. وعلى سبيل المثال، توقع هذه الظاهرة ضغوطاً كبيرة على مصائد الأسماك الساحلية، والشعاب المرجانية وغيرها من النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. وغني عن البيان أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشعر بالانزعاج من التقارير العلمية التي صدرت مؤخراً بشأن هذا الموضوع. إن زيادة التعاون العالمي لمعالجة أسباب تَحَمُّض المحيطات، وتمويل جهود الحماية وتنمية قدراتها ودراسة المزيد من الجهود والتقليل إلى أدنى حد من آثارها أمر بالغ الأهمية للتغلب على هذا التحدي الخطير على صحة محيطاتنا.

ونرحب بالصيغة اللغوية الواردة في القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك، الذي يواصل العمل على الحد من صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وفي منطقة المحيط الهادئ، أولينا الأولوية لضرورة إنهاء صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وقمنا باستثمارات كبيرة

في ذلك الآتي من مصادر برية؛ وتدمير الموائل البحرية، بما في ذلك تَحَمُّض المحيطات، قد أضرَّ ببيئات المحيطات والنظم الإيكولوجية، مما ينتقص من مرونة محيطاتنا وإنتاجيتها.

وهذه مشكلة خطيرة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ والدول الجزرية الصغيرة النامية قاطبة. وتسلم إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، التي اعتمدها الجمعية العامة في وقت سابق في هذه الدورة، بأهمية المحيطات والبحار من أجل التنمية المستدامة. وهي تعترف بأن المحيطات والبحار التي تتمتع بالصحة والإنتاجية والمرونة أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر، والحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية، وسبل كسب الرزق، والتطور الاقتصادي وخدمات النظم الإيكولوجية الأساسية، مع تعزيز حقيقة كون مصائد الأسماك المستدامة لبنة في بناء الاقتصاد المستدام القائم على المحيطات للدول الجزرية الصغيرة النامية. وكما نعلم، فإن مسار ساموا مخطط نموذجي هام لتقارير التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة. وبالتالي تسرنا الدعوة الواردة في مشاريع القرارات الجامعة بشأن استدامة مصائد الأسماك والمحيطات من أجل التنفيذ الكامل لمسار ساموا.

إن المسائل المتعلقة بالمحيطات والبحار مشكلة لدى جميع الدول الأعضاء. وتسهم المحيطات في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر عن طريق إقامة سبل العيش المستدامة وتوفير العمل اللائق. وهي تسهم في الأمن الغذائي والصحة البشرية، بما في ذلك من خلال دعم مصائد الأسماك والسياحة والنقل البحري. ولذلك، نرحب باختيار موضوع "المحيطات والتنمية المستدامة" للاجتماع القادم لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. ومن المؤكد أن تسهم في إثراء دائرة المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

مستدامة خارج المناطق الواقعة ضمن نطاق الولاية الوطنية. واستغلال الموارد والانتفاع بها من جانب عدد قليل من البلدان في منطقة بحرية تشكل التراث المشترك للبشرية لا يتسق مع المبادئ العامة للقانون الدولي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإنصاف. والوضع القائم ليس خياراً. والموعد النهائي لاتخاذ قرار بشأن التفاوض على صياغة اتفاق التنفيذ يقترب بسرعة. ونتطلع إلى الاجتماع الثالث لفريق الأمم المتحدة العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، بشأن نطاق اتفاق التنفيذ ومعايره وجدواه. بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في الشهر المقبل.

كما نقر بإسهام المؤسسات ذات الصلة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حماية البيئة البحرية وحفظها. ويسرنا على نحو خاص أن السلطة الدولية لقاع البحار بصدد وضع مجموعة شاملة من القواعد التي تنظم استخراج المعادن من قاع البحار لكفالة الفعالية في حماية البيئة البحرية من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن الأنشطة في المنطقة. وذكرنا في مناسبات عديدة بمدى أهمية العمل الذي تقوم به السلطة الدولية. فقد أشرنا في العديد من المناسبات إلى الأهمية البالغة التي يكتسبها عمل السلطة الدولية لقاع البحار بالنسبة لدول منطقة المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية، إذ أن المناطق الاقتصادية الخالصة لدينا تبلغ مساحتها أكثر من ٣٠ مليون كيلومتر مربع، بعضها يتاخم مباشرة منطقة العقيدات الغنية بالكبريتيدات المتعددة كلاريون - كليبرتون، التي تديرها السلطة الدولية لقاع البحار. وبالتالي، فإننا لا نستهن بجسامة المسؤولية عن كفالة صحة محيطاتنا ورفاهيتها، التي تسيطر عليها دول منطقة المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية بالسلطة الدولية لقاع البحار.

وفي الختام، إن العمل الذي يقوم به هذا التجمع الدولي اليوم عمل حاسم للنجاح في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون

في نظم إدارة المعلومات للمساعدة في إدارة مصائد الأسماك، بالإضافة إلى أنشطة الرصد والمراقبة والإشراف. كما كانت منطقة المحيط الهادئ سباقة إلى ضمان تطبيق النهج التحوطي في مصائد الأسماك، واستخدمت النقاط المرجعية للحدود والنقاط المرجعية للأهداف في إدارتنا للأرصدة السمكية.

وتولي دول منطقة المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية الأولوية للتصدي للتهديدات الناشئة عن تحميل أساطيل الصيد ما لا طاقة لها به، وتنفيذ الموارد البحرية على نحو غير كاف واستخدامها وإدارتها بصورة غير مستدامة، على غرار ما توليه من أولوية للاعتراف بالتطلعات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية قاطبة وتليتها، وكفالة حقها في المشاركة في مصائد الأسماك. كما نعرب عن قلقنا إزاء ما وقع في آخر اجتماع للجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ في ساموا في الأسبوع الماضي، إذ لم تقم الدول التي تزاوّل الصيد في المياه البعيدة مرة أخرى بدعم التدابير الملائمة للتقليل من الإفراط في صيد سمك التونة. فقد جاءت دول جزر المحيط الهادئ إلى الاجتماع عاقدة العزم على اعتماد تدبير للحد من الإفراط في صيد سمك التونة المدارية، بما في ذلك التون الجاحظ، الذي يشهد الإقبال عليه للاستخدام في أطباق الساشيمي. لكن مصالح دولنا الجزرية الصغيرة النامية لم تؤخذ في الاعتبار. في ضوء ذلك، تعترم دول منطقة المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية استجماع صفوفها واستخدام الترتيبات التجارية القائمة بغية التصدي للإفراط في صيد الأسماك في مياها. ونحن نشعر بخيبة الأمل لعدم تمكن الأطراف في اللجنة من معالجة فشلها في تحديد الكميات المسموح بصيدها من سمك التون الجاحظ ذي الخيوط الطويلة، والمستويات المفرطة من الجهد والعبء غير المناسب الواقع على عاتق دول منطقة المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية جراء التدابير الحالية.

وتواجه البلدان النامية تحدياً كبيراً بسبب قانون البحار، ألا وهو حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بصورة

تلوث أعالي البحار بالهيدروكربونات في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وقد نُشر النص ذو الصلة على الموقع الشبكي للمركز الإقليمي للمعلومات والتدريب في مجال الطوارئ الناجمة عن التلوث البحري المعني بمنطقة البحر الكاريبي الكبرى التابع للمنظمة البحرية الدولية.

ولدى الدولة الكوبية مؤسسات وتشريعات وطنية قوية في مجال قانون البحار. وتبذل الحكومة كل جهد ممكن للنجاح في مواجهة الجرائم المرتكبة في البحر، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأشخاص، والقرصنة. كما تفي كوبا بجميع التزاماتها الدولية في مجال السلامة البحرية والبحث والإنقاذ. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بأن حكومتي كوبا والولايات المتحدة اتفقتا في بداية تموز/يوليه على تنفيذ الإجراءات التشغيلية التقنية في مجال البحث والإنقاذ، التي ستمكن سلطات البلدين من التعاون في الجهود الرامية إلى إنقاذ حياة الأشخاص في خطر.

وتؤكد كوبا من جديد أهمية تعزيز التعاون الدولي في إدارة الموارد البحرية وفي إدارة المحيطات وتنوعها البيولوجي، تمشيا مع مبادئ القانون الدولي ومع الاحترام الواجب لاختصاص الدول ذات السيادة على مياهها الإقليمية، وفي إدارة الموارد في المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري.

ونؤيد بشدة العمل القيم الذي تقوم به لجنة حدود الجرف القاري. ونحث جميع الدول الأعضاء على دعم عمل اللجنة لكي تتمكن من الحصول على جميع الموارد اللازمة. ومن المهم أن تقوم اللجنة بعملها بسرعة وفعالية، مُستوفيةً الشروط المسبقة القانونية التي وُضعت تحقيقاً لتلك الغاية.

إن استمرار ارتفاع مستوى سطح البحر يهدد السلامة الإقليمية للعديد من الدول، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة، التي سيكون مصير بعضها هو الاختفاء إذا لم يُتخذ إجراء فوري. ويحث علينا الترابط بين نظم المحيطات وصلاتها الوثيقة

البحار، وما له من علاقات وثيقة بمواصلة إحراز التقدم في جدول أعمال التنمية المستدامة على الصعيد العالمي من حيث إدارة مناطقنا البحرية. وباستحضار السنوات العشرين الماضية، أخضعت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لنطاق الولاية القضائية الوطنية هذه الامتدادات البحرية والموارد المحيطية الكبيرة التي لا غنى عنها لبقائنا. ودول منطقة المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية فخورة بأنها كافة دول أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إذ نعتبر الاتفاقية أحد أهم إنجازات الأمم المتحدة، لأنها تتيح الإطار القانوني لحفظ واستخدام المحيطات ومواردها على نحو مستدام.

**السيدة ديغيث لاو (كوبا)** (تكلمت بالإسبانية): تولى كوبا أهمية بالغة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في مجال صون وتعزيز السلم والنظام والتنمية المستدامة في المحيطات والبحار.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار علامة فارقة في تدوين القانون الدولي للبحار، وقد صدقت عليها الغالبية العظمى من الدول الأعضاء. واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تنشئ الإطار القانوني المناسب والمعترف به عالمياً، الذي ينبغي القيام ضمنه بجميع الأنشطة في المحيطات والبحار.

ومن المهم المحافظة على سلامة الاتفاقية وتنفيذ أحكامها في مجموعها. والمسائل المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار يجب أن تكون تحت إشراف الجمعية العامة، وذلك لضمان المزيد من الاتساق في إدارة هذه المسائل لصالح جميع الدول الأعضاء.

وقد بذلت كوبا وما زالت تبذل جهوداً كبيرة في تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وحماية البيئة البحرية، بهدف تنفيذ أحكام الاتفاقية تنفيذاً متسقاً وتدرجياً وفعالاً. ففي بداية هذا العام، وبعد عدة شهور من المناقشات فيما بين وفود مختلف الدول، بما في ذلك كوبا، شهدنا، في جملة أمور، بدء نفاذ الإجراءات التشغيلية التقنية المتعددة الأطراف للتصدي

القوة أو الإكراه في محاولة المضي قدما بدعاواها. ثالثا، تسعى الدول إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

إن اعتماد الدول الأعضاء بتوافق الآراء مشروع القرار A/69/L.29، الذي تتصل به الأحكام السالفة الذكر، مهم جدا أيضا للدول البحرية مثل اليابان وللمجتمع الدولي ككل. وفي هذا الصدد، يسر اليابان المشاركة في تقديم مشروع القرار.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية لقانون البحار، تقدر اليابان تقديرا عاليا الدور الهام الذي تضطلع به المحكمة من حيث تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، فضلا عن صون سيادة القانون في المحيطات وتعزيزها. وترحب اليابان بأن عمل المحكمة في السنوات الأخيرة أدى إلى إصدارها المطرد للأحكام وفق وقائع الحالة الموضوعية. وترحب اليابان أيضا بأن عمل المحكمة في الآونة الأخيرة يغطي مسائل قانونية مهمة شتى بشأن قانون البحار، ونظام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما يتبين من مثال القضية المتعلقة بطلب إصدار فتوى مقدم من اللجنة دون الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك، وهو قيد النظر حاليا أمام المحكمة. لقد التزمت اليابان، بوصفها أكبر مساهم في ميزانية المحكمة، بدعمها الكامل للعمل القيم الذي تضطلع به المحكمة.

وفيما يتعلق بالسلطة الدولية لقاع البحار، تود اليابان أن تتقدم بتهانيتها القلبية إلى السلطة في الذكرى السنوية العشرين لإنشائها. منذ إنشاء السلطة، تعلق اليابان أهمية على الدور الذي تضطلع به في الإدارة الدولية لعمليات التنقيب عن الموارد المعدنية في المنطقة المعروفة باسم التراث المشترك للبشرية، واستغلالها. وتقدر اليابان تقديرا عاليا أن السلطة اضطلعت بشكل مطرد بمهمتها المتمثلة في إنشاء نظام قانوني بحري في المنطقة، بما في ذلك الإعداد لوضع مدونة لقواعد الاستغلال، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض عقود التنقيب عن العقيدات متعددة الفلزات في المنطقة تقترب من تواريخ انتهائها.

بما تعانیه البشرية من عملية تغير المناخ الشديدة الوفاء على وجه الاستعجال بالالتزامات المحددة في المجالين.

وما انفكت كوبا تؤكد التزامها بإدارة البيئة، والبحث والإنقاذ، والامتنال لجميع التزاماتها في مجال قانون البحار.

ولا يمكننا أن نختتم بياننا دون الإعراب عن تقديرنا للعمل الذي تضطلع به شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار والعمل الذي اضطلع به منسقا مشروع القرارين اللذين سيعتمدا قريبا (A/69/L.30 و A/69/L.29)، واللذين تؤيدهما كوبا، وهما ممثلا ترينيداد وتوباغو ونيوزيلندا، على التوالي. ونعرب لهما عن شكرنا العميق على تعاونهما في تنسيق مشروع القرارين.

**السيد إيشيكاوا (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أنضم إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى منسقي مشروع القرارين A/69/L.29 و A/69/L.30، السفير إيدن تشارلز، نائب الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو، والسيدة أليس ريفيل ممثلة نيوزيلندا، على العمل الهائل الذي اضطلعوا به. وأود أيضا أن أشكر جميع الدول الأعضاء على العمل معا بروح من التعاون أثناء المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرارين. وأعرب أيضا عن تقديري للأمانة العامة لما قدمته من مساعدة.

اليابان دولة بحرية محاطة بالمياه وتعتمد على النقل البحري في جميع الواردات تقريبا من مصادر الطاقة، بما في ذلك النفط والموارد المعدنية. وتحقيقا للنهوض بسيادة القانون في البحار، التي هي مشاعرات للمجتمع الدولي ككل، فإن الامتنال للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أمر بالغ الأهمية. تنص الاتفاقية على أحكام السلامة في البحار، حرية أعالي البحار التي تشمل حرية الملاحة والتحليق، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفي هذا الصدد، تولي اليابان أهمية كبيرة للمبادئ الثلاثة لسيادة القانون في البحار. أولا، ترفع الدول الدعاوى وتقوم بتفسيرها استنادا إلى القانون الدولي. ثانيا، لا تستخدم الدول

ومتوسطة إلى طويلة الأجل لتحقيق الاستقرار في الصومال، بالإضافة إلى عمليات سفن البحرية. وبناء على ذلك، قامت اليابان، دون أي انقطاع منذ عام ٢٠٠٩، بنشر مدمرات وطائرات الدوريات في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليابان مساهمات مالية كبيرة في مختلف الصناديق بهدف تعزيز قدرات إنفاذ القانون البحري. كما تواصل اليابان الاضطلاع بدور قيادي في إطار اتفاق التعاون الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا.

وفيما يتعلق بالبند ٧٤ (ب) من جدول الأعمال بشأن استدامة مصائد الأسماك، فإن اليابان، بوصفها دولة تتحلي بروح المسؤولية في مجال صيد الأسماك ودولة طرفا في اتفاقية قانون البحار واتفاق عام ١٩٩٥ بشأن الأرصد السمكية، فإنها تركز الجهود لتناول تعزيز الاستخدام المستدام من خلال حفظ وإدارة الموارد البحرية الحية والحفظ المناسب للنظام الإيكولوجي البحري بالتعاون مع الأطراف المعنية، من خلال الاتفاقات الثنائية الخاصة بمصائد الأسماك ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

وترحب اليابان بالتطورات الأخيرة في إدارة الصيد في أعالي البحار، بما في ذلك إبرام الترتيبات المتعلقة بإنشاء منظمات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك، الذي يعكس قرارات السنوات الماضية بشأن استدامة مصائد الأسماك. وفي هذا الصدد، أصبحت اليابان في تموز/يوليه دولة متعاقدة في الاتفاق المتعلق بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي. واضطلعت اليابان بدور رائد في صياغة اتفاقية حفظ وإدارة موارد مصائد أسماك أعالي البحار في شمال المحيط الهادئ وأصبحت أول دولة متعاقدة فيها. وقد تقرر إنشاء لجنة مصائد الأسماك في شمال المحيط الهادئ في طوكيو. وتأمل اليابان في التبكير بسريان الاتفاقية.

وبالنظر إلى أهمية كفالة اتباع نهج متوازن بين الاستغلال وحماية البيئة في المنطقة، تقدر اليابان تقديرا عاليا أنشطة السلطة فيما يتعلق بهذه المسائل، وعلى وجه الخصوص، اعتمادها توجيهات للمتعاقدين من أجل تقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن التنقيب عن المعادن البحرية في المنطقة وحلقات العمل التي نظمتها السلطة. لقد قدمت اليابان الدعم لأنشطة السلطة بكل من الموارد البشرية والمالية، بما في ذلك مساهمتها هذا العام البالغة ٦٦٠ ٢١ دولارا في الصندوق الاستثماري للتبرعات التابع للسلطة الدولية لقاع البحار. وتود اليابان أن تعرب عن اعترامها مواصلة دعمها للسلطة في مختلف الميادين.

وفيما يتعلق بلجنة حدود الجرف القاري، تود اليابان أن تشيد بالعمل الهائل الذي اضطلعت به في الإسراع بنظرها في العديد من الطلبات المقدمة لاتخاذ تدابير مثل تمديد مدة دورات اللجنة وإنشاء لجان فرعية جديدة. ومع مراعاة أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة بموجب الاتفاقية، قدمت اليابان مساهمات بالموارد البشرية إلى اللجنة عن طريق ترشيح عضو للجنة. كما قدمت اليابان إسهاما إضافيا هذا العام قدره ٤٩٤ ٥٠ دولارا إلى الصندوق الاستثماري لغرض تغطية تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة من الدولة النامية في اجتماعات اللجنة. وتعتقد اليابان اعتقادا راسخا أنه من خلال تقديم الدول الأطراف للتبرعات إلى الصناديق الاستثمارية، فإنه سيحري تعزيز نظر اللجنة السلس والسريع في الطلبات المقدمة إليها.

وفيما يتعلق بمسائل السلامة والأمن البحري، يمكننا القول إنه على الرغم من أننا شهدنا انخفاضا ملحوظا في حجم هجمات القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن، فمن المحتمل أن تعود أعمال القرصنة. ومن أجل قمع أعمال القرصنة، ترى اليابان أنه يجب اتباع نهج متعدد المستويات، يشمل تقديم المساعدة لتعزيز قدرات إنفاذ القانون البحري في الصومال والبلدان المجاورة لها، وبذل الجهود الأخرى

الدول الأعضاء، سرنا أن نمضي قدما في بعض هذه المسائل في مشروع قرار المحيطات لهذا العام، على سبيل المثال بإدراج النص الجديد بشأن التقليل من الحطام البحري والتلوث الناشئ عن المغذيات وقياس تحمض المحيطات. ونتطلع بالفعل إلى تبادل مثير للآراء بشأن الموضوع الهام المتمثل في الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة في العملية التشاورية غير الرسمية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في عام ٢٠١٦.

وبالمثل، نرى مشروع القرار هذا العام بشأن استدامة مصائد الأسماك بوصفه مرة أخرى منبرا فعالاً لتعزيز الدعوة إلى التصدي لكل من التحديات كفاءة استدامة مصائد الأسماك ومسؤوليات الدول الأعضاء، فرادى ومجموعة على السواء. يتناول مشروع قرار هذا العام السبل التي يواصل من خلالها المجتمع الدولي تعزيز التزامه بوضع حد للإفراط في صيد الأسماك من خلال الحفاظ والإدارة على أساس علمي، والتعاون في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وتوسيع نطاق وتعزيز تنفيذ الصكوك القانونية الهامة، مثل اتفاق الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. كما تشعر الولايات المتحدة بالاغتراب إذ أيدت الدول الأعضاء الأخرى الاعتراف بالحاجة إلى زيادة التركيز على آثار تحمض المحيطات في مصائد الأسماك، وتضافر الجهود للحد من نفايات ومصائد الأسماك والمصيد المرجوع، ومواصلة الاهتمام بالمسؤولية المشتركة لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

كما يتضمن مشروع القرار لعام ٢٠١٤ بشأن استدامة مصائد الأسماك التزامات هامة بتعزيز الجهود الجماعية الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بما في ذلك الدعوة إلى التصديقات أو الانضمام التي ستساعد على بدء نفاذ اتفاق التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد

وفي الختام، تكرر اليابان رغبتها في اتخاذ مشروع القرارين المعروفين علينا على النحو الواجب خلال هذه الدورة، اللذين جاءا نتيجة للمفاوضات المكثفة فيما بين الممثلين الذين عملوا بروح من التعاون خلال المشاورات غير الرسمية.

**السيدة هاميلتون** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يتشرف وفد بلدي بأن يشارك في تقديم مشروع القرارين بشأن المحيطات وقانون البحار (A/69/L.29)، واستدامة مصائد الأسماك (A/69/L.30). إن مشروع قرار الجمعية العامة السنويين بشأن المحيطات ومصائد الأسماك اللذين ناقشهما اليوم بمثابة فرص هامة للمجتمع العالمي لتحديد المسائل الرئيسية المتعلقة بالشؤون البحرية ووضع سبل بناءة لتناولها. وتولي الولايات المتحدة أهمية كبيرة للمسائل المتعلقة بالمحيطات ومصائد الأسماك، ونقدر المنبر الذي تمنحه الجمعية العامة للارتقاء بهذه المسائل.

وكما يعلم الكثيرون هنا، فإن وزير الخارجية جون كيري مدافع متحمس عن المحيطات وجعل من حماية المحيطات محور تركيز للدبلوماسية الأميركية. استضاف وزير الخارجية كيري في حزيران/يونيه، مؤتمر محيطنا في واشنطن، العاصمة، لتوجيه الانتباه العالمي إلى الحاجة الماسة إلى تعزيز صحة المحيطات، والتركيز بشكل خاص على المسائل الرئيسية الثلاث المتعلقة بالمحيطات: استدامة مصائد الأسماك، والتلوث البحري، وتحمض المحيطات. لقد أحرزت الجمعية العامة تقدما في هذه المسائل الهامة من خلال القرارات بشأن المحيطات ومصائد الأسماك، وأسعدنا مواصلة ذلك العمل في المؤتمر من خلال توفير منتدى يتمكن فيه أصحاب المصلحة من الحكومات والمجتمع المدني من تبادل الدروس المستفادة وأفضل العلوم والالتزامات باتخاذ إجراءات.

ونبني على زخم المؤتمر لوضع حد للصيد المفرط، والحد من تلوث البيئة البحرية، ووقف زيادة تحمض المحيطات وحماية المزيد من مناطق المحيطات. وإذ نعمل مع جميع

الصادر من اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان، الذي يدعو إلى التعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة.

ولذلك، لم يتناول هجنا هذا العام صيد الحيتان نهائياً ولم يستهدف سوى التهديدات المتزايدة، مثل الاصطدام بالسفن، والضجيج تحت سطح الماء، والحطام البحري، والتراكم الأحيائي للسموم في الدهون الحيوانية، وتشابك شبك الصيد والصيد العرضي، التي تؤثر على العديد من أنواع الثدييات البحرية المهاجرة. ويجب تحسين التعاون من أجل كفاءة مواصلة هذه الأنواع الاضطلاع بدور رئيسي في الأداء السلس للنظام الإيكولوجي البحري والسلاسل الغذائية، فضلاً عن تبادل البيانات.

وإذ تغطي ولاية الجمعية العامة جميع المسائل المتعلقة بالبحار والمحيطات، فإن مشروع القرار الجامع هو الإطار الملائم للتعامل معها. وبالتأكيد تتمتع منظمات أخرى أيضاً بالمعرفة بشأن إدارة ودراسة الحوتيات، مثل اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان، لكنها تقتصر على التعامل مع ١٧ نوعاً فقط من أنواع الحوتيات البحرية البالغ عددها ٨١ نوعاً التي اعترفت بها لجننتها العلمية.

وبالنيابة عن حكومة إمارة موناكو، أود أن أشكر السفير إيدين تشارلز، الذي قاد مشاوراتنا، والوفود من جميع المناطق التي أيدت مشروع القرار، وتلك التي شاركت في المناقشات باهتمام ومرونة. ونعرب عن أسفنا العميق لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بفارق ضئيل. ولا يزال وفد بلدي مقتنعاً بأهمية الإشارة في مشروع القرار إلى أثر هذه التهديدات على مجموعة من أكثر من ٨٠ نوعاً من الأنواع البحرية. ولذلك ستواصل موناكو جهودها في ذلك الصدد.

تأتي الدورة التاسعة والستين في عام حاسم الأهمية، وسيعمل وفد بلدي على كفاءة أن تغطي المحيطات والبحار بالأولوية الواجبة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعملاً بالمناشدة التي وجهها صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني أثناء المناقشة العامة في الدورة الثامنة والستين (انظر A/68/PV.5)،

غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، وهو أداة حيوية ستساعد البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء على حرمان الذين يواصلون تقويض الإدارة المشروعة والمستدامة لمصائد الأسماك بأنشطة الصيد غير المشروعة وغير المبلغ عنها وغير المنظمة من الفوائد الاقتصادية.

ونرحب بالقرار الذي اتخذته حكومة شيلي لاستضافة مؤتمر محيطنا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ لمواصلة تعزيز التعاون والعمل للحفاظ على المحيطات ومواردها. وتطلع إلى عقد مؤتمر مثمر للغاية وعملي المنحى.

وتود الولايات المتحدة أن تشكر المديرية غابرييل غويتشه - فانلي وموظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على خبرتهم ودعمهم بشأن مشروع القرارين. كما نود أن نشكر السفير إيدين تشارلز ممثل ترينيداد وتوباغو على تنسيقه لمشروع القرار بشأن المحيطات، والسيدة أليس ريفيل ممثلة نيوزيلندا لتنسيقها مشروع قرار مصائد الأسماك. لقد اضطلع كل منهما بعمل رائع.

وأخيراً، أود أن أحتتم بياني بالإعراب عن التقدير للوفود على العمل الشاق والتعاون في صياغة مشروع القرارين. ويحدونا الأمل في أن تميز روح التعاون جهودنا الرامية إلى معالجة المسائل العديدة والمعقدة التي تنتظرنا في العام الجديد.

**السيدة بيكو (موناكو)** (تكلمت بالفرنسية): خلال المشاورات بشأن مشروع القرار الجامع المتعلق بالمحيطات وقانون البحار (A/69/L.29)، عرضت موناكو اقتراحاً يتعلق بحماية الثدييات البحرية، لا سيما الحوتيات. وتذكر الدول الأعضاء أن موناكو قد اقترحت بالفعل صياغة بشأن هذا الموضوع في الدورة السادسة والستين. ومنذ ذلك الحين، أحطنا علماً بمواقف جميع الوفود وتطور مجموعة مواد القانون الدولي، لا سيما القرار الذي صدر مؤخراً من محكمة العدل الدولية في قضية صيد الحيتان في أنتاركتيكا، والقرار ١١/٦٥

البيئي، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية. ويجب أن يأخذ هذا الصك الجديد المزمع قانوناً شكل اتفاق تنفيذ لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ويتيح مشاركة عالمية.

وينبغي أيضاً مراعاة التركيز على النظم الإيكولوجية، مع اتباع نهج تحوطي، وأهمية البحث العلمي. وتكتسي أعالي البحار أهمية حيوية لسلامة المحيطات والنظام الإيكولوجي الأرضي العالمي. وكما جاء في التقرير الصادر عن المفوضية العالمية للمحيطات تحت عنوان "من التراجع إلى المعافاة: رزمة إنقاذ المحيطات العالمية" في عام ٢٠١٤ "لا تزال المحيطات تعاني بصورة مزمنة من الاستخفاف بقيمتها الحقيقية، ومن سوء الإدارة، والخلل في آلية الحكم". وتوافق موناكو على وجهات النظر الواردة في التقرير، الذي يحدد خمسة أسباب للتراجع وثمانية للمعافاة، بما في ذلك ضرورة وضع هدف محدد للتنمية المستدامة فيما يخص المحيطات، والاستخدام الأمثل لمواردها، وقبل كل شيء إنشاء نظام أفضل للحوكمة، وهو أمر لم يعد المجتمع الدولي اليوم في وضع يمكنه من تجاهله.

وقد التزمت موناكو، على أساس إيمانها بحماية التنوع البيولوجي البحري والمحافظة على البيئة البحرية، في ١١ آذار/مارس بالحفاظ على بحر سارغاسو من خلال التوقيع على إعلان هاميلتون بشأن التعاون من أجل المحافظة على بحر سارغاسو. وبالمثل، فقد اعتمد المؤتمر الحادي عشر للأطراف في اتفاقية الأنواع المهاجرة، الذي عقد خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قراراً اقترحه موناكو لإدراج الأنقليس الأوروبي، الذي يصنفه الآن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة باعتباره نوعاً من الأسماك المعرضة بشدة لخطر الانقراض، في التذييل الثاني من الاتفاقية.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعم حكومة الإمارة التعاون الدولي وبناء القدرات، وكلاهما مهم للغاية للكثير من البلدان، من خلال مشاريع لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، على سبيل المثال، على إعادة تأهيل النظم البيئية، وكذلك من

ترحب موناكو بالهدف ١٤ للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالمحيطات والبحار، وتعزز مواصلة جهودها من خلال المشاركة في المفاوضات التي ستبدأ في كانون الثاني/يناير.

إن إسهام المحيطات والبحار المنتجة والتي تتمتع بالصحة في تحقيق التنمية المستدامة لم يعد موضوعاً للمناقشة، كما يشير تقرير الأمين العام (A/69/71).

مع ذلك، فإن الاستغلال المستدام للموارد البحرية ككل مستحيل بدون ضمان حمايتها والحفاظ عليها في نفس الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعالج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تهدف إلى أن تكون طموحة وشاملة، الترابط بين المحيطات وأنظمة المناخ. ويظل تغير المناخ أحد التحديات الأكثر إلحاحاً وصعوبة، التي يتعين علينا التعامل معها. كما يمثل ارتفاع منسوب مياه البحر وتحمض المحيطات تهديدين حقيقيين لمختلف البلدان، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تهدد هاتان الظاهرتان التزامتان بقاءها وهويتها ومصادر دخلها الأساسية.

وفيما يتعلق بحماية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، فإن موناكو مستعدة للعمل مع الوفود الأخرى لتمكين الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لاستكمال عمله، ولكي تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن هذه المسألة قبل نهاية الدورة التاسعة والستين، وفقاً للولاية التي أناطها بنا رؤساء دولنا وحكوماتنا في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق). وأكد أن موقف موناكو يستند إلى مجموعة الاتفاقات التي عقدت خلال عام ٢٠١١، ونعتقد أن أي صك دولي جديد يتعين أن يشمل الموارد الجينية البحرية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتقاسم المنافع، وتدابير مثل أدوات إدارة على أساس المناطق، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية، وتقييم الأثر

الجمعية، فإن موناكو تستضيف مقر المنظمة الهيدرولوجرافية الدولية، التي يضطلع مكتبها بدور مركزي متعدد القطاعات في مجالات مثل إنتاج الخرائط الملاحية وحماية السواحل وإعداد نماذج لآثار التسونامي ورصد انجراف الملوثات ومنعه وتسهيل عمليات الإنقاذ وتحديد المناطق الأنسب لمصادر الطاقة المتجددة البحرية، وغير ذلك.

**السيدة ستينر (النرويج)** (تكلمت بالإنكليزية): إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار توفر إطارا عالميا موحدًا لإدارة سلمية ومسؤولة ويمكن التنبؤ بها للمحيطات. ويتمثل أحد الأمثلة على العمل المثمر للغاية في هذا الصدد في الجهد المتواصل الذي يبذله الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وفي عمله لتقييد استخدام ممارسات الصيد المدمرة وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. وتؤيد النرويج هذا العمل، وقد رحبنا بالاجتماع الذي عقد في هذا العام، وركز على دور الأغذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي.

ومن أجل تحقيق كامل إمكانات الموارد البحرية وحماية التنوع البيولوجي البحري وتنفيذ قانون البحار، فإننا بحاجة إلى تطوير التعاون وبناء القدرات. إن برنامج نانسن هو برنامج تنمية نرويجي أنشئ في عام ١٩٧٤، ويهدف إلى الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي، خاصة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويدعم البرنامج البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز البحوث البحرية الإقليمية والوطنية، وذلك بهدف تعزيز الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية. وقد أدت سفينة الأبحاث المسماة "الدكتور فريدتيوف نانسن" دورا هاما في جمع البيانات ذات الصلة. ويعمل باحثون من البلدان النامية على متن السفينة مع زملاء من النرويج وبلدان أخرى من أجل زيادة معرفتهم بالنظم الإيكولوجية البحرية

خلال برامج التوعية الأعم بالقانون الدولي، بما في ذلك زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية.

وتشارك موناكو أيضا في العديد من الأطر التعاونية الإقليمية والدولية. ونعمل منذ عشر سنوات على المستوى الإقليمي لحماية حيتانيات البحر الأبيض المتوسط، بصفتنا الدولة الوديدة للاتفاق المتعلق بحفظ الحوتيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي، الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠١، ومن خلال اتفاق ثلاثي مع فرنسا وإيطاليا، ينص على إنشاء محمية بيلاغوس للتهديات البحرية في البحر الأبيض المتوسط، والذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٢. وفي هذا الصدد، استضافت موناكو يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر أول حلقة عمل للخبراء الدوليين لتنسيق جهود البلدان المجاورة لإنقاذ الحيتان التي جنحت إلى شواطئها. ويجري حاليا صياغة الإجراءات المؤسسية والتشغيلية عبر الحدود فيما يخص الحوتيات الحية التي جنحت للشواطئ، وذلك في البداية لبلدان محمية بيلاغوس الثلاثة، وبعد ذلك تكييفها بالنسبة للدول الأطراف الأخرى في الاتفاق.

وأخيرا، يشكل رصد وإدارة المناطق المحمية البحرية في البحر المتوسط مجالا آخر ذا أولوية من خلال مبادرتنا المتعلقة بإنشاء صندوق استثماري للمناطق البحرية المحمية، والتي أطلقها في عام ٢٠١٣ صاحب السمو الأمير ألبر الثاني جنبا إلى جنب مع حكومي فرنسا وتونس، والمهادفة إلى تعزيز تنمية المناطق البحرية المحمية في البحر المتوسط والإدارة المستدامة لها.

وقبل أن أختتم، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى نشر الطبعة الخامسة من دليل الجوانب التقنية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ خلال شهر حزيران/يونيه، والذي أعد بالتعاون بين المنظمة الهيدرولوجرافية الدولية وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، والذي يتضمن أفضل المعارف والتطبيقات للجوانب التقنية للاتفاقية. وكما تعلم

في بلدانهم بهدف تشجيع تنفيذ إدارة المحيطات القائمة على النظام الإيكولوجي.

وأُخذ في عام ٢٠١٢ قرار ببناء سفينة أبحاث جديدة باسم "الدكتور فريدتيوف نانسن" بتكلفة تناهز ٧٥ مليون دولار. ومن المتوقع أن تبدأ العمل في أواخر عام ٢٠١٦. ويتمثل جزء مهم من مشروع نانسن بشأن اتباع نهج قائم على النظام الإيكولوجي حيال مصايد الأسماك في تعزيز كفاءة المؤسسات الوطنية وتشجيع التعاون الإقليمي. وتعتبر النرويج ذلك ضروريا من أجل الإدارة الفعالة والمستدامة للموارد البحرية الحية، وبالتالي الحد من الفقر.

فقد تكون بعض الدول بحاجة إلى المساعدة لتحديد الحدود الخارجية لجرفها القاري بما يتجاوز ٢٠٠ ميل بحري. إن إعداد البيانات والمواد التي ستستخدم في التقارير المقدمة إلى لجنة حدود الجرف القاري مهمة معقدة، ويواجه العديد من البلدان النامية تحديات لإعداد الوثائق اللازمة. وتقدم النرويج مساعدة تقنية كبيرة في هذا السياق. وخلال شهر أيلول/سبتمبر، قدمت السنغال وسيراليون وغامبيا وغينيا وغينيا - بيساو وكابو فيردي وموريتانيا، بصورة مشتركة تقريرا إلى اللجنة بشأن الحدود الخارجية لجرفها القاري بما يتجاوز ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس. وتطلبت الاستعدادات لتقديم التقرير المشترك تعاوننا واسع النطاق بين الدول السبع. وقدمت النرويج أيضا المساعدة التقنية والمالية لجمهورية الصومال الاتحادية لإعداد تقريرها إلى اللجنة، والذي قدمته خلال شهر تموز/يوليه.

ومنذ انعقاد الدورة الأولى للسلطة الدولية لقاع البحار في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ما تزال النرويج تتابع عملها عن كثب. واليوم، يسر النرويج أن ترى تزايد اهتمام المتعاقدين والدول باستكشاف المنطقة. ومع ذلك، فإن صلاحية بعض تراخيص الاستكشاف على وشك الانتهاء. وخلال الدورات المقبلة للسلطة، فإنه سيتعين اتخاذ قرارات هامة فيما يتعلق بوضع إطار

توازننا دقيقا بين حقوق والتزامات الدول الناشئة في أعقاب تسع سنوات من المفاوضات. ويجب أن تحافظ جميع الدول على ذلك التوازن، بصفته الفردية وبوصفها أعضاء في المنظمات الدولية المعنية بشؤون المحيطات، وغيرها من المنظمات على حد سواء.

ويجب أيضا الحفاظ على هذا التوازن الدقيق عند التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه قانون البحار في العمليات المنشأة في إطار الجمعية العامة، بما في ذلك العملية المعنية بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، والتفاوض على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، فقد سجّل وفد بلدي تحفظا على الهدف ١٤ من تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، لأنه لا يعكس بدقة الدور الذي تضطلع به اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، غير أننا نرحب بأن القرار A/69/L.29 بشأن المحيطات وقانون البحار المعروض علينا اليوم، يوضح ذلك الدور في العديد من فقراته، وخصوصا في الفقرتين الرابعة والثامنة من الديباجة. ذلك أن الاتفاقية ذات طابع عالمي واضح وهي مقبولة بوصفها صكا ملزما حتى بالنسبة للدول غير الأطراف، نظرا لأنها تشكل قانونا دوليا عرفيا.

وسيقدم وفد بلدي في الوقت المناسب تعليلا للموقف فيما يتعلق بمشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك (A/69/L.30). ولكني أود أن أشير إلى بعض المسائل التي يتناولها ذلك المشروع، فضلا عن مشروع القرار الآخر بشأن المحيطات وقانون البحار.

إن مسألة التنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية هي إحدى أحدث المسائل المتصلة بقانون البحار. وقررت الجمعية العامة إطلاق عملية ترمي إلى كفالة توفير إطار قانوني لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، فضلا عن التفكير في إمكانية التفاوض بشأن اتفاق متعدد الأطراف

ولذلك السبب فإن من الضروري إدارة مواردنا البحرية الحية على أساس يقوم على النظم الإيكولوجية.

إن الجمعية العامة محفل هام لمناقشة المسائل المتعلقة بقانون البحار. ومع ذلك، لا نرى أن مشروع القرار A/69/L.29، بشأن المحيطات وقانون البحار، سيستفيد من اختيار أنواع معينة أو مجموعة من الأنواع، مثل الثدييات البحرية، على النحو المقترح هذا العام. وليس ثمة ما يبرر نهجا كهذا سواء من الناحية الواقعية أو البيولوجية أو خلاف ذلك. وبدلا عن ذلك، ترى النرويج أنه ينبغي أن يترك أمر حفظ أنواع بعينها وإدارتها للمنظمات الدولية والإقليمية المعنية. وتأمل النرويج أن يتمكن الفريق العامل غير الرسمي المخصص المفتوح باب العضوية، في اجتماعه المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، من أن يوصي بأن تشرع الجمعية العامة في إجراء مفاوضات بشأن وضع اتفاق جديد في أقرب وقت ممكن.

**السيدة ميليكاي (الأرجنتينية)** (تكلمت بالإسبانية): أود بداية، أن أشكر المنسقين، السفير إيدن تشارلز، ممثل ترينيداد وتوباغو، والسيدة أليس ريفيل، ممثلة نيوزيلندا، على إجرائهما المفاوضات بشأ، مشروع القرارين المعروضين على الجمعية العامة اليوم. وأود أيضا أن أنوه بحضور السيد بي أودونون، الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار، والقاضي فلاديمير غوليتسين، رئيس المحكمة الدولية لقانون البحار.

يكرر وفد بلدي التأكيد مجددا، مثلما يفعل كل عام في الجمعية، على أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي دخلت حيز النفاذ قبل ٢٠ عاما، ما تزال أحد أكبر الإسهامات في تعزيز السلام والأمن والتعاون والعلاقات الودية بين الأمم. وتمثل الاتفاقية أحد الصكوك الدولية ذات الآثار الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية الرئيسية. وقد انصبّ هدف المتفاوضين على الاتفاقية في إيجاد حل لجميع المسائل المتصلة بقانون البحار في صك واحد. وبالتالي فإن أحكامها تحقق

الأرجنتين، في اتفاق تام مع مجموعة الـ ٧٧ والصين - عبر البيانات الوزارية الصادرة عنها - أن هذا المبدأ يمثل أساساً للنظر في هذه المسألة، وينبغي إدراجه في أي اتفاق مستقبلي.

وتود الأرجنتين الإشادة بلجنة حدود الجرف القاري، على عملها النشط والمستمر، وعلى وجه الخصوص، في أعقاب الإعلان في الذكرى السنوية الثلاثين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ بشأن قانون البحار، عن اجتماع الدول الأطراف بشأن تمديد مدة دورات لجائها الفرعية.

برزت بعض التحديات مع وجود دورات أطول. أحدها هو الضرورة الحاسمة لكفالة أن يتوافر لأعضاء اللجنة التغطية الصحية أثناء أداء مهامهم. ويوفر مشروع القرار الذي سنعمده تديراً مؤقتاً لكنه يتوقع حلاً دائماً لهذه المسألة، التي تلتزم الأرجنتين بها. والتحدي الآخر هو الحاجة إلى تزويد أعضاء اللجنة بالحيز المادي اللازم لأداء مهامهم خلال الدورات في نيويورك. إن مهامهم البالغة الأهمية للدول الأعضاء، ويجب أن نضمن لهم الوسائل وظروف الخدمة التي تتناسب مع أهمية عملهم.

ونحن على العمل المتفاني لأيسلندا ونيوزيلندا وكينيا في قيادة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع شروط خدمة أعضاء لجنة حدود الجرف القاري، ونحن نؤيد التوصيات الواردة في مشروع القرار، وسنواصل العمل لحل التحديات الناشئة بطريقة فعالة وسريعة. ونطلب المساعدة من الأمين العام في ذلك الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أذكر مرة أخرى بأن أعمال اللجنة تشير إلى وضع الحد - أي أن تعليم الحد تأسس بالفعل في المادة ٧٦ - وليس إلى حقوق الدولة الساحلية، وأن الفقرة ٣ من المادة ٧٧ من الاتفاقية تنص على أن حقوق الدولة الساحلية على الجرف القاري لا تتوقف على الاحتلال،

في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - أي اتفاق لتنفيذ المبادئ ذات الصلة من الاتفاقية.

وتتناول العملية الجارية في سياق الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية - الذي أنشأته الجمعية العامة لهذا الغرض على وجه التحديد - حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وعلى وجه الخصوص، حفظ الموارد الجينية البحرية واستخدامها جميعاً بطريقة مشتركة، بما في ذلك تقاسم المنافع وتدابير الحفظ وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

وستسفر اجتماعات الفريق العامل هذا العام، فضلاً عن الاجتماع المقرر عقده في وقت مبكر من عام ٢٠١٥ عن تقديم مجموعة من التوصيات إلى الجمعية العامة بشأن نطاق اتفاق محتمل في المستقبل. بموجب الاتفاقية، فضلاً عن معايير وضعه وحدواه. ويتمثل الهدف في الإسهام في قرار ينبغي أن تعتمده الجمعية العامة قبل نهاية الدورة التاسعة والستين، بشأن الدعوة إلى عقد مؤتمر معني بالتفاوض على اتفاق كهذا. وترى الأرجنتين أن ذلك الاتفاق ضروري سواء فيما يتعلق بنطاق أو معايير وضع اتفاق محتمل بوصفه خطوة أولية أساسية قبل بدء المفاوضات.

وفيما يتعلق بجوهر المسألة، يؤكد وفد بلدي مجدداً على أنه يجب الأخذ على النحو الواجب بملاحظة أن حفظ الموارد البيولوجية واستخدامها بصورة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية ما يزالان على المحك، وأن أحد أهداف الاتفاقية يتمثل في وضع المبادئ الواردة في القرار ٢٧٤٩ (د-٢٥) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، في الفقرة ١ الذي أعلنت فيه الجمعية العامة رسمياً، في جملة أمور: "يمثل قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها، خارج حدود الولاية الوطنية، وكذا مواردهما، تراثاً مشتركاً للإنسانية، ويتم استكشافها واستغلالها لمصلحة الإنسانية جمعاء". وترى

وفيما يتعلق بحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، ولا سيما الفقرات ذات الصلة من القرار ١٠٥/٦١، والقرار ٧٢/٦٤ والقرارات اللاحقة، تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للمادة ٧٧ من الاتفاقية، فإن الموارد الآبدة للجرف القاري تخضع للحقوق السيادية للدول الساحلية على المدى الكامل للمنطقة البحرية. ولذلك، فإن حفظ تلك الموارد وإدارتها يخضع للصلاحيات الحصرية للدول الساحلية، التي تتحمل مسؤولية اعتماد التدابير الضرورية بشأن تلك الموارد وما يرتبط بها من النظم الإيكولوجية التي يمكن أن تتضرر من ممارسات الصيد التي يمكن أن يكون لها أثر مدمر، بما في ذلك الصيد بشباك الجر على القاع في أعالي البحار.

وفي ذلك الصدد، يسرني أن أشير إلى أن الأرجنتين قد اتخذت تدابير للمحافظة على الموارد الآبدة والنظم الإيكولوجية البحرية الهشة على المدى الكامل للجرف القاري. وتذكر الفقرة ١٥١ من مشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك، كما هو الحال في كل عام، الصفة الحصرية لحقوق الدولة الساحلية على مدى جرفها القاري. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بما تقدّم، تشير الفقرة ١٥٢ إلى تدابير الحفظ التي تتخذها الدول الساحلية.

وأخيراً، يود بلدي أن يؤكد مجدداً قلقه إزاء تزايد الاتجاه نحو السعي إلى إضفاء الشرعية، من خلال قرارات الجمعية العامة، على محاولات المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك اعتماداً تدابير خارجة عن نطاق تطبيقها المكانية والمادية والشخصية. وتعرض الأرجنتين على تفسير قرارات الجمعية العامة بهذه الطريقة، ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير التي تدعي بعض هذه المنظمات من خلالها امتلاك سلطة على السفن التي ترفع علم بلدان ليست أعضاء في تلك المنظمات ولا قبلت بهذه التدابير، بما من شأنه أن يتعارض مع إحدى القواعد الأساسية لقانون المعاهدات.

الفعلي أو الحكمي، ولا على أي إعلان صريح. وقد ورد هذا التذكير في مشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار.

إن المحكمة الدولية لقانون البحار هي المؤسسة القانونية المستقلة التي أنشأتها الاتفاقية. فمُنذ إنشاء المحكمة، عُرضت عليها ٢٢ قضية، تشير جميعها إلى جوانب مختلفة من قانون البحار. وبالإضافة إلى تسليط الضوء على الفتوى الصادرة في عام ٢٠١١ عن غرفة منازعات قاع البحار، يود وفد بلدي الإشارة إلى القضية رقم ٢٠، قضية السفينة "آرا ليرتاد" (الأرجنتين ضد غانا)، التي كان بلدي أحد الأطراف فيها، والتي أصدرت المحكمة بشأنها تدبيراً مؤقتاً من أجل الإفراج عن الفرقاطة "آرا ليرتاد"، السفينة الحربية الأرجنتينية، في إطار إجراءات التحكيم التي انتهت بتسوية ودية مع جمهورية غانا. ويشعر بلدي بسرور خاص لهذه النتائج.

وقد قامت الأرجنتين بدعم عمل المحكمة منذ إنشائها، وهي إحدى الدول الأطراف الـ ٣٤ التي قبلت ولايتها القضائية. وترحب الأرجنتين اليوم بتوحيد الاجتهادات القضائية للمحكمة الدولية لقانون البحار بوصفها عمل المحكمة المتخصصة بشأن قانون البحار عند التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وترحب بالمساهمة في الحفاظ على سلامة القانون الدولي.

وفيما يتعلق بمشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك، فإن وفد بلدي يؤكد على ضرورة عدم التخلي عن سيادة جميع المفاوضات بشأن قانون البحار، أي سير العمل قديماً بتوافق الآراء. وفي الدورة الخامسة والستين، لم تتبع تلك القاعدة فيما يتعلق بمشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك (A/65/L.21)، واضطر وفد بلدي لأن يقدم تعليلاً للتصويت (انظر A/65/PV.59) ونود أن نذكر بأهمية التوافق في الآراء في التفاوض على تلك القرارات.

ضمنه. يكرر مشروع القرار إلى حد كبير هذا العام دعوته إلى جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية.

هناك اعتراف عام بأن معظم أحكام الاتفاقية اكتسبت مركز القواعد العرفية للقانون الدولي، ومن ثم فهي ملزمة لجميع الدول. وفي الواقع، جميع الذين يقدرون قيمة النظام القانوني الدولي يمكن أن يشهدوا على حقيقة أن عدداً قليلاً من الاتفاقيات قد أسهم بقدر ما أسهمت به هذه الاتفاقية في السلام والأمن الدوليين. ولذلك فلا غنى عن الأحكام الموضوعية للاتفاقية وإطارها المعني بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، كونها تضع إطاراً قانونياً شاملاً ينشئ نظاماً من قانون ونظام وقواعد تحكم جميع استخدامات البحار والمحيطات ومواردها.

وامتثالاً للاتفاقية، أعلنت قبرص منطقتها الاقتصادية الخالصة في عام ٢٠٠٤، عملاً بالمادة ٧٤، ووقّعت اتفاقات تعيين حدود منطقتها الاقتصادية الخالصة مع ثلاثة من البلدان المجاورة لها على أساس مبدأ الخط الوسط.

وعلى أساس إعلان المنطقة الاقتصادية الخالصة واتفاقات تعيين الحدود ذات الصلة، تتمتع قبرص بالحقوق السيادية والولاية الحصريتين على منطقتها الاقتصادية الخالصة للأغراض المنصوص عليها في المادة ٥٦ من الاتفاقية. وإضافة إلى ذلك، فإن لقبرص، بموجب القانون الدولي، حقوقاً سيادية حصرية أصيلة على الجرف القاري الذي يغطي نفس المنطقة، تمارسها وفقاً للمادة ٧٧ من الاتفاقية. وبصفة خاصة، فيما يتعلق بالموارد الهيدروكربونية، فإن لجمهورية قبرص حقوقاً سيادية حصرية لأغراض منها استكشاف الموارد واستغلالها في منطقتها الاقتصادية الخالصة وعلى جرفها القاري. وتخص هذه الحقوق السيادية في المنطقة الاقتصادية الخالصة الدول المعترف بها دولياً، لا المجتمعات المحلية ولا أية مجموعة أخرى داخل دولة ما. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً، كما أنه مبدأ أساسي

تعرب الأرجنتين أيضاً عن القلق إزاء المحاولات الرامية إلى إضفاء الشرعية، من خلال الإعلانات الصادرة عن الجمعية العامة، وأعمال جماعات من الدول - وبعضها له غاية تنظيمية - فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية عندما لا يكون هناك أي إطار عمل قانوني متفق عليه عالمياً يسمح بهذه الإجراءات.

وكما نعمل في كل سنة عندما ننظر في تقارير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار، ومشروع القرارين ذوي الصلة، تود الأرجنتين أن تعرب عن تقديرها لجميع موظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على كفاءتهم المهنية وتفانيهم في العمل والمساعدة التي يقدمونها تلقائياً إلى الدول الأعضاء.

**السيد إيميليو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد جمهورية قبرص البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفته الوطنية.

أولاً وقبل كل شيء، يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه إلى ترينيداد وتوباغو ونيوزيلندا من أجل الاحتتام الناجح للمفاوضات بشأن مشروع القرارين اللذين تفخر بعرضهما كما هو الحال في كل عام.

تشير الجمعية في مشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار (A/69/L.29) مع الارتياح إلى أن ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ يصادف الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتونه بالمساهمة البارزة التي تنص عليها الاتفاقية لتعزيز السلام والأمن والتعاون وعلاقات الصداقة بين جميع الشعوب وفقاً لمبادئ العدل والمساواة في الحقوق وفي ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوب العالم، وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد مشروع القرار أيضاً الطابع العالمي والموحد للاتفاقية ويؤكد من جديد على أن الاتفاقية تضع الإطار القانوني الذي يجب أن تجري جميع الأنشطة في المحيطات والبحار

تقريره عن موضوع المحيطات وقانون البحار (A/69/71). كما يعرب وفد بلدي عن تقديره لجهود وتفاني المنسقين في عملهما الممتاز بشأن مشروع القرارين المتعلقين بالمحيطات وقانون البحار (A/69/L.29) واستدامة مصائد الأسماك (A/69/L.30).

ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد سلامة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها إطارا قانونيا يجب أن تُنفذ بموجبه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وتحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المبادئ التي تحكم تصرفات جميع مستخدمي المحيطات. ولدى النظر في مسألة حفظ التنوع البيولوجي البحري والاستخدام المستدام له في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، من الضروري ألا نغفل عن المبادئ المكرسة في الاتفاقية، لا سيما تلك التي تتعلق بالتراث المشترك للبشرية.

تواجه البحار والمحيطات في العالم، مع ما تحتويه من تنوع بيولوجي بحري، تحديات في إطار الكفاح من أجل حل المسائل المتعلقة بالحفظ والاستخدام المستدام. ولذلك، شرعت الجمعية العامة في عملية لحماية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولايات الوطنية بغية اتخاذ قرار قبل اختتام الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة بشأن وضع صك دولي، وفقا لأحكام الاتفاقية.

وسنشهد في أوائل العام القادم اجتماع الفريق العامل غير الرسمي لدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. لذلك، يحدونا الأمل في أن يتم إحراز التقدم بشأن هذه المسألة الهامة باعتماد توصيات قوية بهدف إطلاق مفاوضات بشأن صك لتنفيذ الاتفاقية. وبالنسبة لغواتيمالا، فإن الإبقاء على الوضع الراهن ليس خيارا. ولذلك، سيسهم وفد بلدي إسهاما حاسما صوب تلك الغاية.

من مبادئ الشرعية الدولية، بأنه ينبغي لجميع الدول أن تحترم بشكل متبادل الممارسة المشروعة لحقوق جيرانها في المناطق البحرية التي تتمتع فيها كل دولة بالسيادة أو بالحقوق السيادية و/أو تمارس فيها ولايتها وفقا للاتفاقية.

ويعتقد بلدي اعتقادا راسخا أن التعاون بين جميع الدول في شرق البحر الأبيض المتوسط لأغراض تحقيق التنمية المستدامة والازدهار للمنطقة بأسرها يمكن أن يكون وسيلة للتعاون والسلام الإقليميين. وكان هذا المثل الأعلى ذاته هو القوة الدافعة لسعي بلدي النشط من أجل الدخول في الاتفاقات والشراكات الثنائية ذات الصلة مع الدول المجاورة له. كما أن قبرص تعمل بنشاط في اقتراح المبادرات التي تشجع التعاون الإقليمي والمشاركة فيها، لا سيما في قطاع الهيدروكربونات، بما يتفق دائما مع الاتفاقية، وفي إطار الاحترام التام لسيادة كل دولة من الدول الساحلية المشاركة أو حقوقها السيادية وولايتها في المناطق البحرية الخاصة بكل منها.

وإذ نؤكد مجددا على أهمية الاتفاقية من خلال مشروع قرار هذا العام بشأن المحيطات وقانون البحار، نحث بقوة جميع الدول على أن تتصرف وفقا للقانون الدولي وتمتنع عن الأعمال غير المشروعة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص والتي تشكل انتهاكا للحقوق السيادية لجمهورية قبرص وللقانون الدولي، وندعو بقوة جميع الدول إلى الامتناع عن التصرف أو التهديد بالتصرف بما يتعارض مع الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ نتوجه بالتهنئة مرة أخرى إلى جميع الوفود على مساهماتها في مشروع قرار في هذا العام في إطار البند ٧٤ من جدول الأعمال، أود أن أشكر الجمعية على ما أولته من اهتمام.

السيدة بولانيوس بيريث (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية):  
بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على

نحو شامل جميع أنشطة الدول في محيطات العالم. وكان وضع واعتماد الاتفاقية أحد أهم الإنجازات في مجال القانون الدولي. وتتضمن الاتفاقية بشكل مقصود قدرا كبيرا من المرونة، مما يتيح تطبيقها بنجاح في الممارسة العملية إلى يومنا هذا. وقد أثبتت المبادئ التي تستند إليها الوثيقة أنها قيمة. والاتفاقية وثيقة حية وهامة ويستخدمها المجتمع الدولي. ونؤيد الحفاظ على سلامتها وتعزيز نظام الاتفاقية والتنفيذ السليم لأحكامها. ونهيب بجميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية أن تفعل ذلك.

ويمثل مشروع القرارين المعروضين علينا اليوم، بشأن المحيطات وقانون البحار (A/69/L.29)، واستدامة مصائد الأسماك (A/69/L.30)، ثمرة مشاورات مكثفة أسفرت عن حل توفيقى معقد. وأود أن أعرب عن امتناني الصادق لمنسقي المشاورات غير الرسمية، السيد إيدن تشارلز والسيدة أليس ريفيل، وكذلك لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة للأمانة العامة، على جهودهم وإسهامهم المهني العالي في إعداد الوثائق.

ونشكر الأمين العام على تقريره الموضوعي بشأن المحيطات وقانون البحار المقدم إلى الجمعية العامة (A/69/71).

ويولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة لعمل الهيئات المنشأة وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢: المحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري والسلطة الدولية لقاع البحار.

إننا نرحب باعتماد اللجنة توصيات إيجابية بخصوص تمديد حدود الجرف القاري لبلدنا في بحر أوخوتسك. ونحن ممتنون للجنة لعملها المثمر وتعاونها البناء مع الوفد الروسي في جميع مراحل استعراض تطبيقه. إن العمل بشأن إعداد الطلب الجزئي المنقح للاتحاد الروسي فيما يتعلق بالمحيط المتجمد الشمالي الذي يعتزم الاتحاد الروسي تقديمه إلى اللجنة قريبا يوشك على الاكتمال.

ومن ناحية أخرى، نرحب ترحيبا حارا بالإقرار، في مشروع القرار المتعلق بالمحيطات وقانون البحار، بالصلة القائمة بين هذه المسائل والتنمية المستدامة. وتوفر المحيطات أساسا هاما لتنمية البشرية وتقدمها. ولا بد أن يكثف أعضاء المجتمع الدولي التعاون لمعالجة المسائل الناشئة الأخرى، مثل تمض المحيطات، والقرار الجدير بالثناء بإدماج المحيطات في أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا حارا بالإشارة الحسنة التوقيت الواردة في مشروع القرار إلى أن مواضيع العملية التشاورية غير الرسمية، في عام ٢٠١٥، ستكون المحيطات والتنمية المستدامة، وفي عام ٢٠١٦، النفايات والحطام البحري والدائن.

وفي الختام، نود أن نعرب عن امتناننا على الأعمال التي اضطلعت بها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. فهذه الشعبة مسؤولة عن مجموعة من المهام بالغة الأهمية، والتي تضطلع بها بشكل ممتاز بالرغم مما تواجهه من قيود مفروضة على الموارد. ويكلف مشروع القرارين بشأن المحيطات وقانون البحار ومصائد الأسماك الأمانة العامة بإجراء دراسات وإعداد عدد من التقارير المتعلقة بجوانب هامة من أنشطة المحيطات. ونلاحظ أن تلك الطلبات متكررة وهامة وعديدة أكثر من أي وقت مضى. بيد أن نتائج عمل الشعبة لا تبرح على أعلى مستوى من الجودة، مما يدل على الجهود الكبيرة لجميع موظفيها وكفاءتهم.

**السيد زاغايونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. ونضم صوتنا إلى الآخرين في التشديد على الأهمية التاريخية للاتفاقية - وهي وثيقة لا شك أنه لم يسبق لها مثيل من حيث حجمها ونطاقها. إنها الصك القانوني الدولي العالمي الوحيد الذي ينظم على

ليس من الحكمة فرض قيود متتالية على صناعة مصايد الأسماك في أعالي البحار. ويجب في رأينا، أن ترسي منظمات الصيد الإقليمية ذات الصلة الآليات الرئيسية في هذا المجال، على أساس البيانات العلمية الشاملة.

ويستحق هدف تحسين التدابير الرامية لمكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم الدعم، ونحن نرحب بالمبادرات الأخيرة التي اتخذتها المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في هذا المجال، بما في ذلك إنشاء سجل عالمي شامل لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن الإمداد. ونؤكد أهمية الاتفاق المتعلق بتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، وندعو جميع الدول التي لم تنضم إليها بعد إلى النظر في القيام بذلك. ويرحب الوفد الروسي بفكرة عقد مؤتمر لاستعراض تنفيذ الاتفاق، مرة أخرى خلال عام ٢٠١٦، ونحن عازمون على المشاركة بنشاط في أعماله.

في الختام، يود وفد بلدنا إعادة تأكيد التزامه بمواصلة التعاون مع الأطراف الموقعة على اتفاقية عام ١٩٨٢ وغيرها من الدول، على نحو يصب في مصلحة التنفيذ الفعال لأحكامها، والحفظ والاستخدام الرشيد لموارد المحيطات والبحار.

**السيد شايوفال** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على العناصر الشاملة الواردة في تقريره بشأن المحيطات وقانون البحار (A/69/71 و A/69/71/ADD.1). ونعبر عن تقديرنا أيضا لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، على قيادتها المقتدرة للمشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرارين، وكذلك لمنسقي هذين المشروعين.

تلتزم أوكرانيا بقوة بالتنفيذ الفعال للقانون الدولي المطبق على المحيطات والبحار، على النحو الذي نصت عليه اتفاقية

إن الزيادة الكبيرة في حجم عمل اللجنة يشكل تحديا. ونحن نؤيد تزويد اللجنة بالموارد اللازمة من أجل الوفاء الفعال بولايتها، ونؤيد أنشطة الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بشروط خدمة أعضاء لجنة حدود الجرف القاري. وندعو جميع الوفود والأمانة العامة إلى تكثيف جهودهم المشتركة الرامية إلى إيجاد سبل فعالة على المدى الطويل تمكن من تحقيق أقصى استفادة من أنشطة اللجنة.

ويسرنا أن نرى اليوم اختيار شخص معروف للجميع في هذه القاعة، وهو القاضي فلاديمير غوليتسين، رئيسا للمحكمة الدولية لقانون البحار. ونوجه تهنينا الحارة له على توليه هذا المنصب الهام والمسؤول للغاية. ونحن على يقين من أن خبرته المكثفة والواسعة وسلطته الرفيعة المستوى ومهنيته ستضمن قيام المحكمة بوظائفها بشكل نشط وفعال.

كما نرحب بالمناقشات التي جرت خلال الدورة الخامسة عشرة للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، والمسألة المحددة لدور الأغذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي. ونلاحظ تأكيد هذا المحفل مرة أخرى، أهميتها وإسهامها العملي الهام في بلورة فهم أعمق لمحيطات العالم. وتظل العملية تشكل إطارا مفيدا، وينبغي مواصلة ممارسة اجتماعاتها المنتظمة.

إننا نؤيد حفظ الموارد البحرية واستخدامها المستدام، وفقا لاتفاقية عام ١٩٨٢، وبالتالي لا يمكننا دعم أي مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى الحد التعسفي من الأنشطة البحرية في غياب المبررات العلمية أو القانونية الدولية المعنية الموثوق بها.

ونتابع عن كثب المناقشات التي تعقد في الفريق العامل غير الرسمي المخصص المفتوح العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. ونؤكد من جديد استعداد وفد بلدنا لمواصلة المشاركة البناءة في أنشطة الفريق. ولا نزال نرى أنه

ونود أن نشير إلى المادة ٩٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تنص على أنه يتعين على كل دولة بشكل فعال، ممارسة ولايتها وسيطرتها على الشؤون الإدارية والتقنية والاجتماعية على السفن التي ترفع علمها. وبالتالي، يتوقع الجانب الأوكراني من السلطات المختصة في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تطبيق الآليات المناسبة للتأثير على مالكي ومشغلي السفن التي ترفع أعلامها الوطنية، من أجل ضمان الامتثال الصارم للقانون الدولي والقانون الوطني لأوكرانيا، فيما يتعلق بإغلاق الموانئ الواقعة في إقليم شبه جزيرة القرم.

إسبحوا لي أن أنتقل الآن إلى موضوع آخر يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لأوكرانيا: يتمثل في مواجهة القرصنة البحرية والسطو المسلح في البحر. ويشجعنا مواصلة تطوير وتعزيز المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والهيئات الدولية ذات الصلة في تطوير التشريعات الوطنية بشأن القرصنة والتنفيذ الفعال للصوصك الدولية القائمة في هذا المجال. ولا يمكن تحقيق نتائج مستدامة في مجال مكافحة القرصنة، بدون مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم مرتكبي أعمال القرصنة إلى العدالة، إلى جانب المنظمين والميسرين على الأرض.

وتبرز تحديات جديدة للسلامة والأمن البحريين، ولا يزال يتعين علينا القيام بالكثير من العمل. وبينما نرحب بالانخفاض الملحوظ في عدد حوادث القرصنة قبالة سواحل الصومال، التي هي في أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٦، فإننا نعرب عن قلقنا المتزايد جراء ارتفاع عدد حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، لا سيما العنف ضد الأبرياء من أفراد طواقم السفن. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لتنفيذ القرار A.1069 (28) الصادر عن الجمعية العمومية للمنظمة البحرية الدولية بشأن منع وقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في خليج غينيا.

الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. ويكتسي دور الاتفاقية أهمية قصوى فيما يتعلق بمجموعة واسعة من الأنشطة البحرية.

إننا لا نزال متقيدين بالتزاماتنا المترتبة علينا بموجب القانون الدولي في مجال الشحن البحري. لكن استمرار احتلال جزء من أراضينا، المتمثل في شبه جزيرة القرم، ومنع أوكرانيا بالتالي من تأمين الإدارة المناسبة لموانئ القرم، جعل حكومة أوكرانيا تتخذ قرارا بإغلاق جميع الموانئ في إقليم شبه جزيرة القرم ابتداء من ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وهي موانئ كيرتش وسيفاستوبول وفيودوسيا وبالطا وييفباتوريا. وأبلغت جميع الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية، على النحو الواجب، بهذا القرار من خلال أمانة المنظمة البحرية الدولية. وسيظل القرار ساري المفعول حتى تجري استعادة النظام الدستوري لأوكرانيا في الأراضي المحتلة مؤقتا في شبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول بالكامل.

وفي هذا الصدد، تنطلق أوكرانيا من الفهم بأن جميع دول العلم وملاك السفن وقباطنة السفن، هم على علم بهذا الإجراء، ويدركون كل المخاطر المرتبطة بالرسو في تلك الموانئ. ونود أن نذكر بأن الجمعية العامة قد دعت في قرارها ٢٦٢/٦٨، المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا"، الذي اعتمد في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤ جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة إلى عدم الاعتراف بأي تغيير في وضع الحكم الذاتي لجمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول على أساس "الاستفتاء" والامتناع عن أي عمل أو تعامل يمكن أن يفسر على أنه اعتراف بهذا التغيير للوضع.

وفي ضوء ذلك، تعتبر أوكرانيا رسو السفن التي ترفع أعلاما أجنبية في تلك الموانئ، انتهاكا للقانون الدولي والقانون الوطني لأوكرانيا، وتقويضا لسيادة بلدنا، ويتحمل المسؤولية عن ذلك أصحاب السفن والمشغلون والقباطنة، بما في ذلك المسؤولية الجنائية عن هذه الأفعال.

الأمم المتحدة لقانون البحار، السيد أونسو غوميث - روبيدو فيردوثكو، أصبح عضواً في المحكمة هذا العام. ونحن ممتنون للعدد الكبير من البلدان التي اعترفت بالتزام المكسيك الطويل الأمد بالاتفاقية، بتصويتها مُؤيدةً لمرشحنا.

وأود الآن أن أناقش ثلاث نقاط محددة وردت في مشروع القرار الجامع، تدل حين يؤخذ بها مجتمعةً على أهميته بالنسبة لتنفيذ اتفاقية قانون البحار. وتود المكسيك التنويه بالدعم الذي تلقت من قبل الوفود التي تدرك أهمية حلقة العمل التي نظمتها السلطة الدولية لقاع البحار، بالاشتراك مع حكومة بلدي بشأن فرص الاستكشاف المتاحة لحكومة بلدي فيما يتعلق بالتعدين في قاع البحر على الصعيد الدولي، والاستكشاف في البحار العميقة.

ومن منظور وفد بلدي، فإنه لا يمكن استخدام تراث المنطقة المشترك للبشرية بواسطة نظام لتقاسم فوائده دون العمل على تعزيز مشاركة الدول على أوسع نطاق ممكن في استكشاف تلك الموارد واستغلالها في احترام كامل لمبدأ حماية البيئة البحرية. وفي ذلك الصدد، فقد أتاحت حلقة العمل الفرصة للهيئات ذات الصلة وممثلي القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية المكسيكية للتطلع إلى الفرص الناشئة عن البحث العلمي واستكشاف الموارد المعدنية في المنطقة واستغلالها في المستقبل. ونرى أن من المهم إجراء عمليات مماثلة في البلدان النامية بغرض التشجيع على توسيع نطاق المشاركة في استغلال موارد أعماق البحار.

ويثني وفد المكسيك على النص المتوازن المتفق عليه في مشروع القرار المتعلق بولاية الفريق العامل غير الرسمي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتحديد نطاق وجدوى ومعايير وضع صك دولي في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونغتنم هذه الفرصة لشكر السفيرين بالينا كوهونا وليزبيت لينزاد، على جهودهما الدؤوبة في قيادة مناقشاتنا. ونرحب بتعميم وثيقة مؤخرًا، تجمع آراء الدول الأعضاء بشأن جدوى إنشاء

تشير الإحصاءات الحالية إلى أن غالبية الهجمات ضد السفن في جميع أنحاء العالم، قد حدثت أو كانت هناك محاولات لتنفيذها في المناطق التي توجد فيها موانئ. وفي ضوء ذلك، تحث أوكرانيا الدول الساحلية، ودول العلم وصناعة السفن على بذل كل ما في وسعها لضمان سلامة الملاحة البحرية وأمنها، خاصة في المناطق المدرجة.

وأخيراً، يجب بالإضافة إلى مكافحة القرصنة في عرض البحر، اتخاذ المزيد من التدابير لمعالجة آثار القرصنة على ضحاياها، وهم البحارة وأسرههم. وباعتبار أوكرانيا إحدى دول المنشأ الرئيسية للبحارة، فإنها تشارك بنشاط في التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية والجهات الفاعلة الأخرى التي تهدف إلى اتخاذ تدابير لحماية سلامة البحارة ضحايا القرصنة، بما في ذلك علاجهم بعد تعرضهم لحوادث القرصنة وإعادة إدماجهم في المجتمع.

**السيد دينير ساللا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** أود، أولاً، أن أثنى على منسقي مشروع القرارين اللذين ستعتمدهما الجمعية العامة اليوم، السفير إيدن تشارلز، ممثل ترينيداد وتوباغو، على مشروع القرار الجامع بشأن المحيطات وقانون البحار (A/69/L.29)، والسيدة أليس ريفيل، ممثلة نيوزيلندا، على مشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك (A/69/L.30). ولا ريب أننا سنتمكن بفضل جهودهما وبراعتهم، من التوصل إلى توافق في الآراء على مشروع القرارين هذين، وهما من بين أكثر القرارات تعقيداً التي تعتمدها الجمعية سنوياً.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للعمل الذي تضطلع به السلطة الدولية لقاع البحار، وأمينها العام، السيد بي أودونتون، الحاضر هنا اليوم. ونود أيضاً أن نخص بالإشادة أعمال المحكمة الدولية لقانون البحار، وانتخاب رئيسها الجديد، السيد فلاديمير غوليتسين، مؤخرًا. وتتشرف المكسيك بأن أحد أشهر القانونيين لدينا، الذي أسهم في صياغة اتفاقية

ذات الصلة بالموضوع، والتي يتناول نص مشروع القرار إسهاماتها على نحو تام. وفيما يتعلق بالموضوعين المختارين للمناقشة، فإننا نرى أن كليهما يتسم بالأهمية البالغة، وأهمها أسهما في عملية المناقشة بشأن هذا الموضوع، فضلا عن فائدتهما أيضا للمداورات التي ستجرى في المستقبل في إطار الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى. وقد ساعدت المناقشات التي جرت قبل وأثناء اجتماع العملية الاستشارية غير الرسمية على تحسين فهمنا لمساهمة المحيطات في تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة في البلدان النامية التي تعتمد على الموارد البحرية إلى حد كبير، كما هو الحال في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تحلت بالالتزام والحيوية أثناء مشاركتها في المفاوضات بشأن جميع مشاريع القرارات.

ويرى وفد بلدي أن بوسع المناقشة بشأن المحيطات والتنمية المستدامة على أساس ركائزها الثلاث - البيئية والاجتماعية والاقتصادية - أن تمكننا من التصدي الشامل للأثر الذي ما زلنا نشهده عاما تلو الآخر، فضلا عن الإسهام في المناقشات الحالية الهامة الأخرى، من قبيل تلك المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن من المهم أيضا تحديد اتجاه المناقشات بصورة واضحة بغرض تجنب مناقشة تتسم بطابع عام مفرط ومن شأنها أن تشكل عقبة أمام تحقيق نتائج ملموسة.

وضمن اعتبارات أخرى، اقترحت المكسيك إدراج موضوع الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة. ونحن ممتنون للاتحاد الأوروبي على تقديمه لاقتراح من شأنه أن يمكننا من القيام بعرض مشترك عن الموضوع. ونعرب عن الامتنان أيضا للولايات المتحدة وكندا والنرويج والدول الأخرى التي تشاطرنا الشعور بالقلق حيال ضرورة أن يعكس القرار بشكل أفضل عنصرا ذا صلة واضحة بموضوع هام للغاية، وأنه ينبغي أن يناقش ذلك الأمر في إطار هذه العملية. ونرى أن من الضروري أن نواصل العمل - في إطار الجهود العالمية الرامية إلى الحد من تلوث المحيطات، علاوة على الجهود المبذولة بغرض السيطرة على الانسكابات النفطية والتلوث العادي الناجم عن النقل البحري - بغرض منع التلوث الناجم عن

صك جديد ينظم هذه المسألة، علاوة على تحديد نطاقه ووضع المعايير اللازمة له (A/69/177، المرفق).

وترى حكومة المكسيك أن ذلك الصك أساسي وليس اختياريا. فقد باتت المحيطات في حالة أزمة في الوقت الراهن من جراء الكوارث الناشئة عن النشاط البشري. ويؤدي الإفراط في الصيد وتغير المناخ وتحمض المحيطات إلى عواقب وخيمة لا يزال يصعب التنبؤ بحجمها. ويوفر استكشاف واستغلال الموارد البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية مجددا فرصة، غير أنهما ينطويان على مخاطر أيضا، بعضها واضح وينبغي التعامل معه دائما بتوخح الحذر على نحو مستمر بغرض حفظ البيئة البحرية. وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان أن الفريق العامل غير الرسمي قد أوصى في آخر اجتماعاته - وفقا للولاية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق) - بأن تعتمد الجمعية العامة ولاية بشأن التفاوض على اتفاق في إطار اتفاقية قانون البحار.

وقد مكنتنا روح التعاون والتقارب بين الوفود خلال السنوات القليلة الماضية من التوصل إلى اتفاقات مواضيعية هامة، فضلا عن تحديد المجالات الأربعة التي تمثل نقطة انطلاق للمفاوضات. ونرى أن ذلك خطوة كبيرة إلى الأمام. ومن الضروري أن تدرك الدول أهمية مواصلة العمل معا من أجل اعتماد صك يكتسي أهمية بالغة في كفالة يقين وأمن الدول الأطراف الثالثة أثناء اضطلاعها بالأنشطة في المناطق الواقعة خارج نطاق ولايتها الوطنية، فضلا عن تمكيننا من مراعاة مبادئ الاتفاقية بشأن حفظ البيئة البحرية على أساس قانوني شامل، مع التسليم التام بحرية البحار والتراث المشترك للبشرية.

وأخيرا، أود أن أوجه انتباه الجمعية إلى الاتفاقات بشأن عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، التي يؤيدها بلدي إيمانا منه بأنها توفر محفلا رئيسيا لتحديد بعض من أهم المسائل المعاصرة

في ذلك دور الأغذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي؛ وحالة البيئة البحرية، بما في ذلك النواحي الاجتماعية والاقتصادية؛ وحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وتؤكد هذه الوثائق كذلك الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تسير بالتوازي مع حماية البيئة والحفاظ عليها.

وفي هذه المناسبة، أود أيضا أن أعرب عن امتنان حكومة بلدي للدول التي دعمت فييت نام في مسعاها للحصول على عضوية المنظمة الهيدروغرافية الدولية.

إن اتفاقية قانون البحار تجسد جهود جميع الدول لبناء نظام قانوني شامل للمحيطات والبحار. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، ظلت الاتفاقية أهم وثيقة قانونية، تنظم جميع الأنشطة في المحيطات والبحار بهدف تعزيز التنمية السلمية للمحيطات والحفاظ على البيئة البحرية. وفي السياق نفسه، تنص الاتفاقية أيضا على نظام شامل وفعال لتسوية المنازعات، يوفر للدول الأطراف وسيلة سلمية هامة لتسوية منازعاتها البحرية، ومن ثم حماية مصالحها المشروعة، فضلا عن مصالح المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، ومع مراعاة أن جميع مسائل المحيطات شديدة الترابط، فقد أنشأت اتفاقية قانون البحار أيضا آلية فعالة للتعاون الدولي في مختلف المجالات، من الاستغلال الأمثل للموارد الحية والحفاظ على البيئة البحرية إلى إدارة قاع البحار الدولية لمصلحة البشرية.

وكمسألة من مسائل القانون الدولي العام، فإن كل معاهدة يجب أن تُنفذ بحسن نية. وهذا منصوص عليه بوضوح أيضا في الاتفاقية. وفييت نام ترى أن من الضروري أن تحترم جميع الدول أحكام الاتفاقية بحسن نية وبطريقة مسؤولة، بما يشمل احترام الحقوق والمصالح المشروعة للدول الساحلية في المناطق البحرية، المنشأة بموجب الاتفاقية. وفييت نام، بوصفها طرفا مسؤولا في الاتفاقية، تدرك تماما أهمية صون السلام

الأنشطة البرية، مثل عدم كفاية التخلص من تلك النفايات والآثار الضارة التي تخلفها على الموارد البحرية الحية. وتكتسي مسألة اللدائن واللدائن الدقيقة أهمية خاصة، نظرا لأنها تدوم لفترة طويلة جدا ولها آثار بالغة الضرر على الحيوانات البحرية. ولذلك، من الضروري إدراج هذا الحكم المتعلق بالنفايات الصلبة وكفالة التخلص من هذه النفايات، وذلك للحيلولة دون وصولها من غير قصد إلى البيئة البحرية. وثمة نظم لمعالجة الأسباب، وذلك لمنع الضرر وجعله في أضيق الحدود الممكنة، ويجب تنفيذها.

وفي الختام، يود وفد المكسيك أن يعرب عن تقديره للعمل العالي الجودة الذي تضطلع به، كما هو الحال دائما، شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وكذلك عمل جميع المنظمات المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتي زاد عبء عملها زيادة هائلة في السنوات الأخيرة في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

**السيد فام كوانغ هيو (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية):**

قبل عامين، احتفلنا بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. واليوم في هذه الجلسة، تشارك فييت نام الوفود الأخرى الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لدخول الاتفاقية حيز النفاذ. ومن الأمور ذات الدلالة حقا بالنسبة للدول الأطراف، وكذلك لجميع الدول الأخرى التي لم تصبح أطرافا في الاتفاقية، أن نشهد إلى أي مدى أفادت الاتفاقية في تنظيم وإدارة جميع المسائل المتعلقة بالمحيطات على مدى العقدين الماضيين.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/69/71) والذي يتضمن معلومات هامة وتحليلات بشأن التطورات والمسائل ذات الصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الكبير للجهود التي تبذلها الأفرقة العاملة في تقديم تقارير وتوصيات بشأن مختلف القضايا، بما

الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي وإلى العمل من أجل الانتهاء في وقت مبكر من وضع مدونة قواعد سلوك للأطراف في بحر الصين الجنوبي، ومن ثم الإسهام في صون السلام والاستقرار والأمن في المنطقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

والاستقرار وتنمية المحيطات بطريقة مستدامة. ولذلك، تؤيد فييت نام الجمعية العامة في إيلائها الاهتمام الواجب والحسن التوقيت للتنمية المستدامة وحفظ التنوع البحري والاستخدام الفعال لموارد المحيطات من أجل التنمية المشتركة للبشرية.

وكانت فييت نام من أوائل البلدان التي وقعت على الاتفاقية في مونتيجو باي، جامايكا، في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٢. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت فييت نام تشارك بنشاط في جميع الأنشطة المضطلع بها في إطار الاتفاقية وتبذل كل جهد ممكن لأداء كامل التزاماتها بموجب الاتفاقية. وكان من بين تلك الجهود العديدة اعتماد قانون البحار في فييت نام في عام ٢٠١٢. ويدمج ذلك التشريع الهام أحكام الاتفاقية في نظامنا القانوني الوطني ويحدد مختلف المناطق البحرية الخاضعة لسيادة وولاية فييت نام. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن اعتماد قانون البحار في فييت نام يمثل شهادة حية على احترام فييت نام وامتثالها لقانون البحار الدولي، على النحو المكرس في اتفاقية قانون البحار.

ومن الواضح أن المحيطات تحتوي على موارد قيمة للبشرية، وهو ما يتطلب الاستخدام السلمي والمستدام لها والتعاون الدولي. ولكن المحيطات يمكن أن تصبح أيضاً مسرحاً للمنافسة والمواجهة، مما يهدد السلام والأمن الدوليين، ولا سيما عندما تعمل البلدان من أجل تحقيق وتعزيز مطالبات باطلة على حساب المصالح المستحقة والمشروعة للدول الأخرى.

وفيت نام تشعر بقلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة في منطقة بحر الصين الجنوبي. ونحث جميع بلدان المنطقة على أن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة وعن الأنشطة التي قد تزيد من تعقيد الوضع. ونطالب جميع الأطراف المعنية بتسوية منازعاتها في بحر الصين الجنوبي بالوسائل السلمية على أساس من حسن النية وبما يتماشى مع القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية قانون البحار. كما تدعو فييت نام الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين إلى التنفيذ الكامل والفعال لأحكام